

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني مقارنة تداولية سيميائية

الأستاذ المساعد الدكتور

عقيل عبد الزهرة مبدّر

عميد كلية الآداب - جامعة الكوفة

المدرس الدكتور

تومان غازي حسين

الكلية الإسلامية الجامعة - النجف الأشرف

المقدمة:

الحمد لله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، وفضّل العلماء على الجاهلين، بقوله في محكم كتابه المبين: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١)، وصلى الله على صفوة النبيين وخاتم المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين، وبعد:

فإنّ هذا البحث محاولة لاستجلاء مكونات (جملة الحال)، وهي من أخصب جمل العربية وأكثرها حيوية لمرونة عنصرها المضاف إلى إسناد سابق، وهو العنصر الذي يؤدي وظيفة الحال.

وسواء أكانت الحال مشتقة أم جامدة، مفردة أو جملة، فإنّ حيويتها تأتي من عدّة جهات، لعلّ أبرزها: علاقتها المرنة مع عناصر جملة المسند، ومجئها بأشكال مختلفة، منها: اسم مشتق أحيانا وجامد أحيانا أخرى، نكرة مرّة وشبيهة بالمعرفة مرّة أخرى. وقد تأتي جملة فعلية: مضارعة أو ماضية، وشبه جملة: جارا ومجرورا أو ظرفا، إلى غير ذلك من أشكال يستثمرها المبدعون لأداء وظائف جمالية ودلالية وبلاغية، ممّا يجعلها عسيرة على التعريف على وفق المنطق الأرسطي الصوري؛ لأنّ هذا المنطق مخصّص لبيان البنية الشكلية المحضة التي تتحدد بالمسند والمسند إليه وما يتبعهما من أشكال الحركات الإعرابية. وجملة الحال لا يمكن تعريفها إلا بإدخال عنصر السياق التداولي الذي يحدد وظائفها الخطابية التي تحرّر طاقاتها التعبيرية الإيحائية. وهذا ما لم يعمد إليه النحاة قديما وحديثا، فقعدوا لهذه الجملة التي تنبّذ عن التحديد بما تمليه عليهم مناهجهم القديمة التي تشوبها سلبيات الولوج بالتقسيمات وإيثار النظرة التجزيئية. والمناهج القديمة وإن كانت قد لبّيت ما احتاجت إليه العصور القديمة إلا أنها لم تعد مجدية، فكان لعلّماننا الأفاضل فضل السبق في التأسيس وتركوا لنا فضل الوفاء لجهودهم العظيمة؛ لإتمام ما بدأوا به ولم يكملوه، وفضل الإضافة إلى ما لم يكتمل.

وقد أثارت قراءتنا لجملة الحال على وفق المناهج الحديثة عددا من المشكلات، سببتها المناهج القديمة التي كبّلت حيوية هذه الجملة بقيود فرضتها النظرة القديمة، في ضوء ما كان موجودا أو سائدا عندهم وإن وجدوا أنّ الموضوع ينبّذ عن التحديد، فكانت لديهم استثناءات عدّها

البحث مشكلات سيتناولها بمباحث مستقلة تحاول إرجاعها إلى نصابها الذي يوفي بمتطلبات أدبية النص، باستعمال المنهج التداولي، ذلك بأن ترتيب مكونات جملة الحال ينتج عن تفاعل ثلاث وظائف: دلالية وتركيبية وتداولية^(٢).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن نتناول مشكلات الحال واحدة واحدة، وأول ما سنتناوله في هذا البحث من هذه المشكلات مشكلة تعريف عنصر الحال، وأثر هذا التعريف البنيوي المحض في فهم النص القرآني، وقد قسم البحث على ثلاثة مباحث، هي: (أهمية المنهج التداولي في دراسة أدبية جملة الحال) و (الحال لغة واصطلاحاً قديماً) و (موازنة الإجراء الوظيفي والبنيوي القديم تنظيراً وتطبيقاً)، ثم تأتي الخاتمة لتجمل أهم النتائج التي انتهينا إليها، تليها قائمة بمصادر البحث ومراجعته.

وبعد، فنأمل أن يوفقنا العزيز الحميد في سعيها لخدمة كتابنا المجيد الذي ﴿أَحْكَمْتَ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾^(٣)، عليه توكلنا وإليه تُنِيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول:

أهمية المنهج التأويلي في دراسة أدبية جملة الحال:

انطلاقاً من عناية البلاغيين القدامى بالصلات بين اللغة والمنطق الحجاجي من جهة وعنايتهم بآثار الخطاب في السامع من جهة أخرى، ارتبط موضوع فلسفة اللغة بمنطق العمل^(٤). من هنا وضع ج. ل. أوستن (J.L. Austin)، وتلميذه ج. ر. سيرل (J.R. Searl) نواة التداولية (Pragmatics) في حقل الفلسفة الاعتيادية، إذ طوراً من وجهة نظر المنطق التحليلي مفهوم الفعل اللغوي (Language of act) مطلع ١٩٦٠م، ناظرين في التأثيرات الفعلية للخطاب في مقام تواصلية ينجز نمطا معينا من عمل اجتماعي تحقيقي كأعمال الأمر والاستفهام والالتهام والثناء والشكر والتوسل والوعد والوعيد إلى غير ذلك، إذ لاحظ أن المتكلم عندما يقول لمخاطبه: أعدك بأن آتي، فإنه وعد فعلا بالإتيان، وبكفي التلطف بعبارة الوعد ليكون الوعد قد تحقق. فهو يحقق إنجاز الفعل عند استعماله للكلام مسندا إلى متكلم في الحاضر الإشاري^(٥)، أي (هنا / الآن).

ولا نريد هنا التدقيق في نظرية الأفعال اللغوية المعقدة، بل نريد الاقتناع بوجود علاقة بين اللغة والعمل، أو الأقوال والأفعال، تلك العلاقة التي استثمرتها اللسانيات فعقدت لها بابا في مقاصد المتكلم وما يحدثه كلامه من تأثير، والتفاعل اللغوي في الحوار والإستراتيجية الحجاجية وما تحدثه من آثار، وكل هذا راجع - منطقيا - إلى البحث اللساني بطرائق علمية موضوعية بعيدا عن الاختبارات الفلسفية^(٦)، إذ لم يعد التياران: البنيوي والتوليدي وحيدان في ساحة الدراسات اللسانية، بظهور تيارات لسانية جديدة، منها التيار التداولي، وهو مذهب لساني يدرس علاقات النشاط اللغوي بالسياقات والطبقات المقامية المختلفة لإنتاج الخطاب والبحث عن العوامل التي تجعل منه رسالة تواصلية ناجحة وأسباب فشل التواصل باللغات الطبيعية، وغيرها من أمور.

ولهذا انقسم الدرس اللساني في النصف الثاني من القرن العشرين على اتجاهين كبيرين هما: اتجاه شكلي (صوري)، يميل إلى رؤية اللغة بوصفها ظاهرة عقلية ويدرسها نظاما مستقلا، وآخر: اتجاه وظيفي تواصلية يرى أن اللغة ظاهرة اجتماعية فيدرسها على وفق هذا الأساس^(٧)، دراسة علمية حدد موضوعها واصطلاحاتها ومنهجها الخاص الذي ينتمي إلى اللسانيات النصية التي تعنى بموضوع المعنى والدلالة، وهو ما أدى إلى ولادة المقرب التداولي، وهو حلقة من حلقات التطور الموضوعي والمنهجي في اللسانيات الحديثة وصيغ التعامل مع الظاهرة اللسانية

في الوضع والاستعمال ؛ ذلك بأنَّ التداولية تعني حرفياً: العلم الذي يعنى بدراسة استعمال اللغة (The study of use) في خطاب يشهد على مقدرتها التواصلية ، والتداولية - إذن - تعنى بالمعنى الذي لا يمكن وصفه من تجسيده اللغوي فحسب ، بل من تأكيد وظيفة استعمال اللغة بوصفها وسيلة لمعرفة الواقع غير اللغوي من: مواقف طرفي الاتصال بعضهما من بعض، فضلاً عن فضاء الاتصال زماناً ومكاناً، أي أنَّها لا تتغاضى عن الأبعاد الخطابية للتواصل الاجتماعية منها والثقافية^(٨) ؛ لأنها مشاركة في إنتاج المعنى ، لذلك عُدَّ هذا التغاضي من المؤاخذات الأساسية التي وجهها العلماء اللسانيون الاجتماعيون والتداوليون إلى اللسانيات البنيوية المحض التي تهمل الواقع الاجتماعي، إذ لم يميّز نظام سوسير (F.D Saussier) وكفاية شومسكي (N. Chomsky) في معنى الجملتين:

- طلبت مثلجاً من الفراولة.

- طلبت مثلجاً من النادلة.

إذ تتطابق البنيتان الشكليتان للجملتين من: (فعل+ فاعل + جار ومجرور) ؛ لذا فُعِلَت المقاربات التداولية حتى داخل الإطار النظري، إذ افترق علم الدلالة التوليدي الجديد (ليكوف) Lakoff عن نحو شومسكي التوليدي ؛ لأنه يشتغل على فرضية وجود بنية منطقية وحيدة، وليست بنية ثنائية ذات أس إعرابي^(٩).

ثم ميّز فريجه (G.Frege) المعنى من الإحالة المرجعية، فالمرجع في نظره يقع خارج اللغة ، إنَّه ما نتحدث عنه وينتمي إلى العالم الواقعي أو المتخيل، في حين يكون المعنى صيغة التعيين التي تبينتها اللغة، أي الحقيقة اللغوية، وهما غير متطابقين ؛ لذلك اختار فريجه مبدأين للتحليل المنطقي ، أحدهما: تداولي وهو: السياقية في الملفوظ ، والآخر: مبدأ شرطية الصدق المرجعي^(١٠).

وبهذا يضيف حقل اللسانيات التداولية عينا آخر على محاولات تعريف المعنى؛ لأنَّ التعريف يجب أن لا يضمَّ إليه كلَّ شيء عن التداولية فحسب، بل يجب أن يمنع كلَّ شيء يتعلق بالدلالة اللغوية خارج بنية التواصل؛ ذلك بأنَّ تطور اللسانيات قد تحقق بالقفز من مجال اللغة إلى مجال آخر، من علم الصوت إلى علم التركيب (النحو) ، ومن علم التركيب إلى علم الدلالة، ومن الدلالة إلى المعنى التداولي الذي يمتاز من الدلالة بحسب تمييز موريس Moris للتداولية بأنها: ((العلاقة بين العلامات والمؤولين))^(١١)، وبهذا يصبح الكلام فعلاً، وهذا التعريف قد وضع أساساً في فلسفة اللغة هو: التلفظ مقابل الجملة ، ومستعملو اللغة ، وهم: طرفا التخاطب، ويتجلى فيهما: القصد والتأثير، وسياقية الكلام زماناً ومكاناً وأحوالاً، وهي الشروط الواجب توافرها لفهم معاني الخطاب.

ومن هذا المنطلق طوّر كارل بولر K.Buller أنموذجاً سيميائياً ثلاثي الزوايا يؤكد ثلاث علاقات، تجعله يؤدي ثلاث وظائف^(١٢): وظيفة المتكلم وتتجلى بأسلوبه الخاص، ووظيفة المخاطب وتسمى الاستدعاء أو التأثير، ووظيفة عرض الموضوع الموضحة بالمثل الآتي:

١- وظيفة المتكلم عندما يريد تحذير المخاطب بجملة: (إحذر، العجلة مسرعة) مثلاً، فإنَّه يستعمل النظام البنيوي للجملة أنفة ، ثمَّ يؤدّيها بأسلوب معيّن يراعي فيه مقام المخاطب وموقفه منه ، فيختلف أسلوبه إذا كان المخاطب طفلاً أو رجلاً كبير السن، أو امرأة إلى غير ذلك، وبحسب أحوال الكلام فيما لو كانت العجلة قريبة جداً أو بعيدة بعض الشيء ، أو متخيلة غير موجودة الآن، وذلك ما يحصل في الوصية.

٢- وظيفة الاستدعاء أو التأثير التي تظهر في ردة فعل المخاطب بسبب استقباله للجملة بوصفها إشارة منبهة، وبناء على ذلك التنبيه يفكر في كيفية الرد.

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (٩٠)

٣- وظيفة عرض الموضوع ؛ على أنَّ الجملة تتألف من رموز تؤدي وظيفة العرض، أي نقل المعلومات عن أشياء وموضوعات وأفكار إلى غير ذلك مما يدور حوله حديث المتكلم ويعنى به المخاطب.

ويُجري ماثيوس V. Mathesius تعديلا على وظيفة عرض الموضوع^(١٣)، بتقسيم بنيته على قسمين، اعتمادا على حمله نوعين من المعلومات، الأول: معلومات قديمة يعرفها المتكلم والمتلقي معا، وهي في مثالنا: (معرفة خطر العجلات المسرعة) ، والآخر: معلومات لا يعرفها المتلقي؛ لذلك يطلبها بالسؤال أو بالحال، وتكون جديدة عليه.

وجملة الحال جملة تداولية بامتياز، وبخاصة في استعمالات النص القرآني، ولهذا فهي مهيأة للدراسة باستعمال المنهج التداولي الذي يستطيع الكشف عن معانيها المقصودة، إذ لا تكتمل دلالاتها ومعانيها ولا تأخذ وقع جمالها وأثرها البلاغي إلا من خلال هذا المنظور. من هنا كان علينا أن نثبت تداولية هذه الجملة من تبيان ما فيها من أفعال كلام تتمثل في القصدية (Intentionality) التي عمّقها الفيلسوفان أوستن وتلميذه سيرل لإنجاز فلسفة دلالية تعنى بالمضامين والمقاصد التواصلية لفهم كلام المتكلم وتحليل العبارات اللغوية ، تختلف عما عند علماء الدلالة اللغويين ولاسيما البنيويين منهم^(١٤).

وتتجلى مقولة القصدية في جملة الحال في ربط التراكيب اللغوية لا بدلالاتها ومعانيها اللغوية فحسب، بل بصناعة أفعال ومواقف اجتماعية وثقافية بالكلمات، والتأثير في المخاطب لحمله على فعل حكم أو تركه أو تقرير حكم، أو توكيده أو التشكيك فيه، أو نفيه أو وعد المتكلم أو وعده إلى غير ذلك من معاني مقامية متضمنة في موقف المتكلم من مخاطبه أو خلاف ذلك، أو بما تمليه أحوال الكلام فيما وراء العبارة، وعلاقة كل ذلك بتفصيلات عرض الموضوع المُحدّث عنه.

من هنا يتبيّن المقصود من (تداولية جملة الحال)، أي النص الذي ترد فيه كلمة الحال، سواء أكانت مفردة أم جملة تلفظ في سياق يظهر فيه حال المتكلم وحال المخاطب، وحال الموضوع المتحدث عنه، وظروف الخطاب من زمان ومكان، وغيرها من بنى اجتماعية وثقافية. وبهذا التوسّع تكون جملة الحال تداولية ؛ لأنها وليدة أب وأم أسلوبيين هما: الخبر والإنشاء، فهي - من ناحية الإنشاء - وليدة سؤال: (كيف جاء زيد؟)، أما من ناحية الخبر فهي وليدة الجواب بكلمة واحدة أحيانا، ولكنها تؤلف نصّا ، وهي: (راكبا) ، وعند غياب الأم يعود سؤالها المحذوف إلى نسق النص فتكون الجملة: (جاء زيد راكبا)، وهو ما نجده في قول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): ((والحال نعرفها ونعتمدها بإدخال (كيف) على الفعل والفاعل ، تقول: (كيف جاء عبد الله؟) ، فيكون الجواب: راكبا...))^(١٥).

وقد يُقال: إنّ السؤال بـ(كيف) قد وضعه النحاة لأغراض تعليمية لتمييز الحال من المشتقات المنصوبة الأخرى كالمصدر والتمييز وغيرهما، فضلا عن أنّهم أشاروا إلى أنّ السؤال بـ(كيف) لا يصح دائما، فكيف يكون أحد الأسس التي تقوم عليها دراسة جملة الحال؟ ، نقول: إنّنا وجدنا هذه الفرضية التعليمية لا تعدم أن تكون لها وظيفة بنوية تفيد في بلورة أسلوبية الجملة حتى تدخلها في ميدان تداولية الأدب، عن طريق خلخلة مبانيها الدلالية وإزاحتها عن أصولها الوضعية لتنتج صورة لها كيانها الخاص الذي يخلق توترا مع ما توازيه من كيان مرجعي، فتكون الجملة حرة في إنتاج المعاني التداولية ، ذلك بأنّها تصبح أكثر حرية في التعبير عن المقاصد اللغوية ، وأكثر قدرة على التأثير وإنجاز الأفعال واتخاذ المواقف من الكلام لما يتضمنه من إichات كثيرة تضمن لها الإشعاع بتعدد المعاني التي تبتّ بخفاء اعتمادا على مبدأ التعاون أو التآزر الذي صاغه غرايس (H.B Grice) ، في قوله: ((إنّ المتخاطبين عندما يتحاورون

إنما يتبعون عدداً معيناً من القواعد الضمنية اللازمة لاشتغال التواصل، والمبدأ الأساس هو مبدأ التعاون^(١٦) الذي يؤدي إلى نجاح التواصل واستمراره ؛ لذلك أكد السكاكي (ت ٦٢٦هـ) القيمة التداولية لجملة الحال بالإشارة إلى شروطها الاستعمالية التي تحقق الفاعلية القصوى للتواصل بين المتخاطبين بأن نهج الحال في الاستعمال أن تكون عارية عن حرف النفي، تقول: ((هو الحق بيننا، دون: لا خفيا، وجاء زيد راكبا، دون: لا ماشيا))^(١٧)، ذلك بأن النفي يُضعف التواصل بإضعاف إحالة الظاهرة اللغوية على العالم، فقولنا: (جاء زيد لا ماشيا) يجعل الجملة احتمالية الإحالة إلى الواقع، فقد تدلّ على أنه جاء راكبا، أو راكضا، أو مهرولا إلى غير ذلك، فتضعف صلة الجملة بالمرجع ؛ لأنّ المرجع لا يتعدد ؛ لذا يتطلب التلفظ بجملة الحال أداء وظيفة مسرحية المرجع (الواقع الخارجي) على خشبة ذهن ليزداد الكلام وضوحا فيقوّي عملية التواصل.

وهو ما سنجده في جملة الحال التي تقدّم لنا صورة غنية بعلاقاتها وتنوع عبارتها تنوعا عجيبا، لا تصور كلا دلاليا متماسكا فحسب، بل تفرض علينا النظر إليها بوصفها صيرورة تواصلية دلالية لا تنفك عن المقام التواصل، الذي حصل إنتاجها فيه، وذلك يظهر في فكرة زمن الحال النحوي المتماهي بزمن التلفظ، قال ابن السراج: ((... وإنما سميت الحال ؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه، تطاول الوقت أم قصر، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال ويبدأ بها، والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه...))^(١٨).

نلاحظ أنّ فضاء الفعل قد ظهر صريحا في فكرة الزمن (الآن) في وصف جملة الحال عند ابن السراج، وكلمة (الآن) تفرض (هنا) ، أي فضاء الحدث الزماني والمكاني، وكلّ من (الآن) ، وهنا) يفرضان حضور المتكلم والمتلقي في حوار قوامه السؤال، أو الشك الذي يؤسس للنوع الأول من المعلومات عن المرجع التي يعرفها المتكلم والمتلقي، وهذا لا يتحقق إلا ببدء المتلقي بالكلام أولا بصيغة سؤال: (كيف جاء زيد)؟ ، بمعنى أنه يعلم مجيء زيد، ولكنه يجهل كيفية المجيء. وهذا هو السؤال الذي يبنّيه المتلقي الأول ليأخذ موقع المتكلم الثاني فيجيب: (راكبا) ، فهذه الملابسات وغيرها هي التي تحقق أغلب شروط التداول، أو السياق المقامي، الذي يتحكم بالمعنى، فقولنا: (هل تزورنا؟)، فيه ظاهر هو السؤال، لكن الغرض دعوة للزيارة؛ لذا يذهب غرايس إلى أنّ للكلام معاني غير ملفوظة يدركها المتحدث والسامع معا، من دون علاقة لغوية معلنة أو واضحة، تفهم من سياق الخطاب، وهو سياق معقّد يتألف من النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تظهر فيها الكيفيات التي ينتج فيه الكلام بوصفه فعلا كلاميا^(١٩) ، ننجح من خلاله فعل ما نحاول فعله، بجعل المخاطب يدرك ما نقصده ونريد فعله من كلامنا، فنؤثر فيه تأثيرا ليس تصديقا أو استجابة، إنّه - ببساطة - يكمن في فهم المتلقي لملفوظ المتكلم، وهذا هو التأثير الذي يدعى بالتأثير التواصل^(٢٠).

وهنا تظهر مشكلة البحث الذي يحاول ردم الهوة بين التحليل اللغوي لجملة الحال باستعمال المنهج البنيوي للنحو التقليدي الذي يعنى بالأشكال أكثر من عنايته بمقاصد الكلام وبلاغته ومعانيه المقامية التي يودعها منتج النص في كلامه، ويعتبر عنها بوصفه فاعلا في اللغة مؤثرا في تشكيلها وتركيبها، حتى يبلغ حدّ الإعجاز في النص القرآني الذي هو كلام الله بشكله وتركيبه المخصوص ودلالته المتشكلة التي تشير إلى مرجع مُتخيل يتضمن أفعال كلام يجمعها قصد ترغيب المخاطب المؤمن ليزداد إيمانا وترهيب الكافر ليؤمن، وهو ما يفهمه كلا الفريقين من المخاطبين، وفهمهم لخطاب الله تعالى هو الأثر المتحقق من أفعال كلامه، وهو ما لا ينبغي أن يختلط بالتحليل الشكلي الصوري لجملة الحال في النحو التقليدي ودلالاتها، ذلك بأنّ النص من منظور تداولي ينتقد معالجة النصوص على نحو بنيوي شكلي مستقل ثابت، لا يرفع سياق

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (٩٢)

التواصل، الذي يُمثل فيه المتكلم والسامع بشروطهما وعلاقتهما الاجتماعية والمقامية؛ أي أنه يستند إلى التداولية التي تصف وتشرح شروط الفهم اللغوي والاجتماعي بين شركاء التواصل. وعلى هذا الأساس ينفصل علم لغة النص النبوي عن علم لغة النص التواصلية الذي يقسم مكونات النص على ثلاثة أقسام ، هي^(٢١):

- ١- مكونات لغوية صوتية ومعجمية ونحوية ، تمثل شكل التعبير .
- ٢- مكونات لغوية اجتماعية تتمثل في المكون (الدلالي/المرجعي) لشكل التعبير من مضامين وقضايا تفهم بأنها نتيجة عملية الاستنباط.
- ٣- مكونات لا لغوية في سياق التواصل تتمثل في معنى القصد والتأثير المتبادل بين طرفي الاتصال، ويسميه بعضهم المكون البرهاني^(٢٢).

فاختيار جملة الحال للبحث على وفق المنهج التداولي ليس اختيارا اعتباطيا، بل هو اختيار مقصود؛ على أن هذه الجملة بطبيعتها جملة تستدعي المكون التداولي بقوة فهي مؤهلة لأن تعيد إنتاج النص القرآني بهيأة أقوال، بطريقة تدلّ على القائل عزّ وجلّ، من موقع العليم بالأحوال التي نسألها عنها بلسان حالنا، تفترض علينا الإصغاء والحوار مع منطق تلك الأقوال المسوقة لفائدتها^(٢٣)، إذ يجتمع فيها الإنشاء المتمثل في الاستفهام عن الكيفية، وهو ما يدرجه سيرل في ضمن ما سمّاه بـ(الأمريات)^(٢٤) Directifs ، كالأمر والنهي والاستفهام من جهة ، والخبر المندرج في ضمن التقريريات أو الإخباريات^(٢٥) Assertifs من جهة أخرى.

ولما كان الخبر هو الذي يكمل دائرة التواصل فإنه يعدّ أصلا في جملة الحال؛ لأنّه هو المطلوب من السؤال، وهو المعطى في الجواب؛ لذا يكون السؤال طارئا عليه^(٢٦)، وعليه تكون الجملة الخبرية أساس التحليل النحوي، ويتأكد ذلك في معنى التخصيص الذي تؤديه الحال؛ لأنها من مكملات الجمل المطلقة دلاليا، أي المتألّفة من عنصرين يحققان نسبة عامة: (مسند ومسند إليه)، وهي جمل لا تأتي كثيرا في الكلام إلا موصولة بمكملات، أطلق عليها النحاة اسم (الفضلات) المقيّدة أو المخصصة للنسبة الكلامية التي تكون مطلقة من دونها^(٢٧).

وسواء أكانت الحال مفردة أم جملة فهي خبر، قال الجرجاني (ت ٤٧١ هـ): ((الحال خبر في الحقيقة ... ألا تراك قد أثبت الركوب لزيد ؟ إلا أنّ الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه))^(٢٨)، أي أنّ المتكلم قصد تخصيص المجيء بالركوب من دون سائر المجيئات الأخرى، وهو المعنى المقصود.

وتخصيص الحال أدقّ وأؤكد من تخصيص النعت، ذلك بأنّ النعت يخصّص المسند إليه فحسب، نقول: (جاء زيدٌ الطويل)، فكلّمة (الطويل) تخصّص المجيء بزيد الموصوف بهذه الصفة وتنفيه عما لم يتصف بها، لكنّ الحال (راكبا) تخصّص المسند والمسند إليه، فأما تخصيص المسند إليه فإنّه يخصّص هيئة زيد بالركوب، وأما تخصيص المسند فإنّ الحال تخصّص نوع المجيء بأنّه مجيء ركوب لا مجيء مشي أو ركض أو غير ذلك، بخلاف النعت فإنّه لا يخصّص المجيء بأنّه مجيء طول، على أنّ صيغة الحال تتضمن الذات والحدث، فيخصّص الذات الذات، ويخصّص الحدث الحالي الحدث الفعلي ؛ لأنّه واقع فيه، فالحال تمثل طرفا لعاملها، بمعنى أنّ الحال متوحّدة مع عاملها بالزمن، قال ابن الحاجب (ت ٦٨٦ هـ): ((قولك: (جاء زيدٌ راکبا) ، أنّ المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثم قيل: إنّ الحال تشبه الظرف في المعنى))^(٢٩).

المبحث الثاني:

الحال لغة واصطلاحاً إجرائياً قديماً للكشف عن أدبية جملة الحال:

الحال لفظة من حيث بنيتها الصرفية الأفصح فيها: تذكيرها وتأنيث وصفها فيقال: حال حسنة، وقد تَوْنِثَ فيقال: حالة حسنة. وألفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها: أحوال، وفي تصغيرها: حُوَيْلة^(٣٠).

أما من حيث المعنى فتطلق الحال في اللغة على أشياء تبدو متباينة^(٣١)، فالحال: واحدة حالات الإنسان وغيره، والحال: الطين والحماة، والحال: الرماد، والحال: امرأة الرجل، والحال: الخط في متن الفرس، والحال: الدراجة التي يدرج عليها الصبي إذا مشى، والحال: الوقت الذي أنت فيه.

والملاحظ أنَّ هذا الخليط الذي يبدو غير متجانس المعنى يعبر كله عن شيئين يؤثر أحدهما في الآخر، هما: مرور الزمن الذي يغيّر صور الأشياء لتكون على ما هي عليه الآن، ولذلك قيل: ((أحوال الصبي، فهو مُحَوَّل: أتى عليه حول، والحَوَلِي: ما أتى عليه حَوَل من ذي حافر وغيره... والمستحالة من القسي وهي المعوجة))^(٣٢)، وكأنَّ الذهن تصورهما في الماضي في حال الاستقامة، ثم استحالت الآن معوجة. وكذلك ((تحاوِل الأرض وتحويلاتها، أي تزرع سنة وسنة لا، للتقوية))^(٣٣).

وقد تطورت لفظة (الحَوَلِي) إلى (الحُولِي) بضمّ الحاء وترقيق الواو في عاميّة أرياف العراق، وبقيت تُطلق على الشيء نفسه وهو: عجل البقر الذي بلغ عمره عاما كاملا، فأصبح مكتنزا باللحم يُباع أو يذبح في المناسبات، بمعنى أنه تحوّل من صورة العجل الصغير الذي يحتاج فيه إلى رعاية أمّه، إلى صورة أخرى مختلفة بمرور عام كامل عليه.

إنَّ أثر الزمن تحوّل الأشياء واضح في معاني الأمثلة السابقة، ولكنّه قد يخفى في أمثلة أخرى، بيد أنه بظل موجودا يمكن أن نتخيّله من تغيّر صور الأشياء باستحضار صورتين لها: صورة أولى كانت عليها من قبل، وصورة أخرى هي عليها الآن، يدرك حالها من موازنة الصورتين، فيتمثل الخيال حركة الأشياء المستحالة بمرور الزمن، ولكي يُطلق على أثر هذه الحركة اسم (الحال) يشترط فيها وضوح التبدّل في صورتها، ومن ذلك قيل: ((حال الرجل يحوّل حولا، إذا احتال، ومنه: لا حول ولا قوة إلا بالله. وعن النضر(*) : أنه فسّره بالتحرك، من حال الشخص يحوّل إذا تحرك، واستحلّ هذا الشخص، أي: انظر إليه هل يتحرك))^(٣٤)، وكأنّه كان بهيأة يشبه فيها الميت الذي لا حراك فيه.

وفسّر أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) كلمة (لا حول ولا قوة إلا بالله" بقوله: ((معناه: لا حلية ولا قوة إلا بالله، ويقال: ما للرجل حيلة وما له حول، وما له محالة بمعنى... وكتب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) إلى سليمان بن علي: (البسيط)

أبلغ سليمان أنّي منه في سعة وفي غنى غير أنّي لسْتُ ذا مال

سخيٌّ بنفسِي أنّي لا أرى أحدا يموتُ فقرا ولا يبقى على حال

فالرزق عن قدر لا العجز ينقصه ولا يزيّدك فيه حولٌ محتال))^(٣٥)

فقوله: (لا يبقى على حال)، أي: يتغيّر بمرور الزمن عليه، ببعدين: حسيّ ونفسيّ، وكلاهما يظهر في المتضايين: (حول محتال) ، بتفاوت في الوضوح ، فالمضاف (حول) يظهر فيه البعد الحسيّ أكثر من النفسي، والمضاف إليه (محتال) يظهر فيه البعد النفسي أكثر من الحسيّ، من

دون أن يلغي أحدهما الآخر، بل يتضافران في أداء الوظائف الدلالية، إذ يؤدي المعنى الحسي وظيفة تجسيد المعنى النفسي ليصبح مدركا بالحواس، ويؤدي المعنى النفسي وظيفة إسباغ الروحي على المحسوس ليصبح أكثر عمقا، وإلا بقي سطحا مسجى لا حياة فيه.

وهكذا يجب أن نفهم قولهم: حال الرجل عن مكانه، بمعنى انتقل وتغيرت صورته الحسية والنفسية في أثناء انتقاله، كأن يكون محبوسا في مكانه الأول، أو عالقا فيه، فاحتال ليتخلص من ضيق إلى انفراج، فمعنى (حال) هنا مختلف عن (انتقل)؛ ذلك بأن الانتقال لا يشعر بالتحول النفسي، بل يشعر بالتحول الحسي الذي لا يغير الصورة النفسية للمنتقل. فالحال تحول ببعدين يركز فيه الواصف على الصورة التي آل إليها الشيء المتحول في لحظة وصف صورته الآن، أي: أن الواصف يظهر في لفظه ما يدل على المصير إليه، تاركا صورة الشيء الأول، وكأنها القاعدة المألوفة التي يقاس بالنسبة إليها مدى التحول.

وبهذا الفهم اللغوي الدقيق للحال، تصبح الكلمة مهيأة جدا للتحديد الاصطلاحي في علم النحو، بفارق وحيد يفرضه علينا الاصطلاح النحوي هو النظر إلى معاني كلمة (الحال) في سياق إسنادي يضيف إليها معاني العلاقات التركيبية مع جملة تسبق كلمة (الحال) تتألف من مسند ومسند إليه، نحو ما ورد في الجملة القاعدية الشهيرة التي وصفها النحاة، وهي: (جاء زيد راكبا)، فكلمة (راكبا) وصف متحول للفاعل في أثناء حدوث فعل المجيء، وتعمل صيغة التذكير على تحقيق شرط التحول، أي أنها تضمن أن صفة الركوب لم تكن موجودة قبل المجيء وبعده وإلا أصبحت الحال صفة؛ لذلك فرق أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) بين وظيفة الصفة ووظيفة الحال قائلا: ((الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر عن الحال التي وقع فيها مجيئه، فإذا قلت: جاءني زيد راكبا، فجنبت بعده بكرة لا تكون نعتا؛ لأنه معرفة، وإنما أردت أن مجيئه وقع في هذه الحال، ولم ترد جاءني زيد المعروف بالركوب، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعروف وفرقا بينه وبينه))^(٣٦).

ومما تقدم يمكن اختيار تعريف (بنوي) قديم للحال بقي مقبولا عند النحاة حتى اليوم، وهو تعريف ابن السراج (ت ٣١٦هـ) الذي يعرف الحال بأنها: ((هياة الفاعل أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمة، ولا يجوز أن تكون خلقة. لا يجوز أن تقول: جاءني زيد أحمر [أحول]، ولا أخوك، ولا جاءني عمرو طويلا، فإن قلت: متطاولا أو متحاولا، جاز لأن ذلك شيء يفعله، وليس بخلقة))^(٣٧).

نلاحظ أن المعنى اللغوي والاصطلاحي النحوي يؤكدان الصيرورة والتحول في هياة المشاركين في حدث في أثناء وقوع هذا الحدث، بمعنى أن وظيفة التحول من حال إلى حال أخرى قضية جوهرية لا يمكن التفريط بها تحت ضغط استعمال أساليب أدبية مختلفة توهم بإلغاء هذه الصيرورة بسبب انغلاق سبل الكشف عن المعنى الجوهرية على التحليل اللغوي للجملة، من دون النظر إلى انفتاحها على السياق المقامي الذي يفعل مقاصد طرفي الاتصال وظروف الكلام وملابسات الموضوع المتحدث عنه التي لا يمكن أن تتخلى عنها جملة الحال؛ لأنها جملة تداولية بامتياز.

ولذلك يظهر لنا خلل التعريف القديم حين نحتكم إليه في تحليل النصوص الإبداعية، تتبين لنا استثناءات كثيرة توهم بعدولها عن التصور القياسي البسيط، فتبدو فاقدة لسمة الصيرورة الجوهرية، وذلك حين تخفي نقطة الصيرورة الأولى (التحول من)، تاركة إياها لتخيل متلقي النص، وقد ذكر ابن مالك (٦٧٢هـ) مواضع الصور غير المتحولة، في منظومته بقوله: (الرجز)

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (٩٥)

وتكثر الجمود في سحر وفي مُبدي تساؤل بلا تكلف
كعبته مُدًا كذا يدا بيد وكر زيدا أسدا أي كأسد^(٣٨)

وقد شَرِّقت وغربت قضية الجمود وإمكان تأويلها بمشتقات تبين صيرورة الحال حتى جاء ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) فأصدر حكمه فيها قائلا: ((كل ما دل على حياة، صح أن يقع حالا، نحو: هذا بسرا أطيّب منه رطبا))^(٣٩).

وعدّ شارح كافية ابن الحاجب الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) أن هذا الحكم هو الرّد الحاسم على جمهور النحاة^(٤٠) في هذا الشأن. وكان يمكن لهذه القضية أن تنتهي عند هذا الحد، ويكتشفوا الخلل في تعريفهم ويصحّوه، ولكنها استمرت قُدما، ولعلّ من أسباب استمرارها :

• أن ابن الحاجب وشارحه الاسترابادي أصدرَا حكما ودعيا إلى نبذ التكلف في تأويل الجوامد بمشتقات، ولكنهما لم يضعَا البديل المناسب الذي يفيد في إدراك صورة الحال وما يتبعها من تحوّل في المعنى، ولهذا نجد الاسترابادي ينتقد التأويل ويؤوّل^(٤١).

• عدم فهم وظيفة التأويل بمشتق، إذ فهم ابن الحاجب وشارحه الاسترابادي أنّ وظيفة التأويل تكمن في تبديل شكل العبارة التي تلفّظ بها المتكلم، فانقدا هذا التأويل، ولهما الحق في ذلك، إذ لا يجوز لنا أن نبذل شكل العبارة التي نطق بها المتكلم، ولاسيما عبارة القرآن الكريم؛ لأنها مصوغة صياغة نهائية مخصوصة تكمن قيمتها في شكلها الدال. ولو فهمّا أنّ وظيفة التأويل تكمن في ترجمة الصورة المفضلة في الحال الجامدة – وهي الصورة الإيقونية والمؤشّرية –^(٤٢) إلى رمز لغوي قياسي: (اسم فاعل/ مفعول) مثلا؛ لإدراك أدبية الانزياح أو العدول من الصيغ القياسية إلى صيغ أدبية أخرى، ذلك العدول الذي يُعدّ مثيرا أسلوبيا لم يألّفه المتلقي فينّثر في ذهنه ما يحمله على السؤال، فيسأل: لماذا عدل المنشئ إلى هذا الأسلوب وكان بإمكانه أن يتكلم بأسلوب قياسي؟.

• استعمال المناهج البنيوية الشكلية الصرف، وعدم استعمال المنهج الوظيفي الذي يربط علاقة اللغة باستعماليها ومراعاة ظروف الكلام، أي مراعاة مقتضى الحال، التي تسهّل عملية إدراك التحوّل في صورة الحال التي تأتي بصيغ جامدة توهم بالثبات، وموازنتها مع ما كانت عليه الأشياء المُتحدّث عنها، ثم صارت إليه بحسب ما هو معبر عنها بهذه الصيغ.

وقد لاحظ الدكتور فاضل السامرائي عدم اطراد ضابط الجمود للتعبير عن معنى الحال غير المتنقلة المزعومة الآتي من استعمال المفردات غير القابلة للاستقاق، فلاحظ خروج عدد من الأمثلة من الثبوت المزعوم إلى التحوّل الملحوظ في أحوال الجمل من قبيل: ((هذا حطبك رمادا، وهذا طحينك خبزا، وليس كلّ جامد غير مؤوّل بالمشتق حالا غير لازمة، ففي قولك: ((هذا ذهبك خاتما))، الحال غير لازمة ومرد ذلك إلى المعنى))^(٤٣). ويقصد بـ(غير اللازمة) غير المتسمة بسمة الحال الجوهرية وهي التحوّل في الصورة من وضع إلى آخر، وقد اصدر حكما على عدم صيرورة الحال في جملة: (هذا ذهبك خاتما)، والصيرورة واضحة جدا في المقام، بتصورنا أنّ أحدنا جاء بقطعة ذهب غير مصنّعة وطلب من الصائغ صنعها خاتما، وشكك الطالب بالصائغ، فتكون الجملة صورة لنفي الشك بأنّ الذهب الذي جاء به الزبون تحوّل خاتما بالتمام والكمال.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهم طرائق تمثيل الحال في الاستعمالات الأدبية، لتكون على بينة من خصوصية هذه الجملة التي تتنوع تنوعا عجبيا يؤهلها لتدخل ميدان النصوص الراقية وأبرزها

القرآن الكريم ، وهي ثلاث^(٤٤):

١- الصورة الإيقونية للحال Icon: وهي التي يكون بين مضمونها وشكل التعبير عنها مشابهة، ومن ذلك صور البيع والشراء والتسعير والترتيب وتتبع لقطات الحركة السينمائية نحو^(٤٥): بعث الشاة شاة بدرهم، وبعث البئر قفيزا بدرهم، وكر زيدا أسدا، ووقع المصطرعان غدلي غير، وانتثنى فلان عوده على بدئه، وأخذت زكاة ماله درهما لكل أربعين درهما، وبيتنت له حسابه بابا بابا، وغيرها.

والملاحظ في هذه الأمثلة أنها تولد صورة حال متشكلة بطريقة محاكاة الفعل في التمثيل المسرحي الذي هو أيقوني بامتياز، لا يمكن تجزئة عناصره لوجود ترابط دلالي يؤدي إلى تماسك البنية اللفظية، وهو ما أكده سيبويه (ت ١٨٠هـ) بقوله: ((تقول: (بايعته يدا بيد؛ لأنك إنما تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني، ... ولا يجوز أن تقول: ((انتثنى عوده) ؛ لأنك إنما تريد أنه لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوع ، وإنما أردت أنه رجع في حافرتة، أي نقض مجيئه برجوع ... ولا يجوز أن تقول: (بعث داري ذراعا)، وأنت تريد: بدرهم، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع ...))^(٤٦).

٢- الصورة المؤشيرية للحال^(٤٧) Index: وفيها تتشكل صورة الحال من علاقات التناسب^(٤٨) الدلالي المنطقي المُستمد من الخبرة الحياتية بين مضمون الصورة وشكلها؛ ذلك بأن الوجود المادي يشير إلى فكرة مرتبطة بهذا الوجود بهذا الشكل المخصوص، نحو أثر بثور الحصبية الحمر دلالة على المرض، والاصفرار دلالة على الخوف إلى غير ذلك مما سماه الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) (بالنصب) بوصفها نوعا من العلامات الدالة ، وهي عنده ((حال ناطقة بغير لفظ ، والمشييرة بغير اليد، فالدلالة التي في الموات كالدلالة التي في الحيوان الناطق ، فالصمت ناطق من جهة الدلالة، والعجماء مُعربة من جهة البرهان))^(٤٩).

وتكثر صور الحال ذات العلامة المؤشيرية حين تأتي الحال جملة: اسمية أو فعلية تعتمد على علاقة المجاورة ، وليس المشابهة بين العوالم التي تصورها جملة الإسناد السابق على جملة الحال، والعوالم التي تصورها جملة الحال، بما يخرج عن حصر تبين الهيئة بالفاعل والمفعول فحسب، بوصفهما الذاتين المتأثرتين بأحداث التصيير المباشرة، وهو ما رآه التهانوي (ق ١٢هـ) في قوله: ((هي [الحال] أعم من حال نفس الفاعل أو المفعول أو متعلقيهما، مثلا نحو: (جاء زيد قائما أبوه) لكنه يُشكّل بمثل: (جاء زيد والشمس طالعة))^(٥٠)، فالحال (قائما) ليس للفاعل وإنما يعود على (أبيه)، وبهذا يكون اسم الفاعل عاملا فيما بعده، ولما كان اسم الفاعل مشتقا من فعل لازم، فقد اكتفى برفع الفاعل وبربط عبارة: (قائم أبوه) بالجملة التي قبلها بالضمير، وهو ما يسمى بالحال السببية^(٥١)، التي تشبه النعت السببي في بنيتها المجردة ، لا بالوظيفة ، نحو: (جاء زيد الطويل أبوه) ، لكن الحال السببية تركيب لا يصف هيئة الفاعل في أثناء حدوث فعله، فهو بهذا يخرج عن التعريف أنف الذكر الذي أجمع عليه النحاة، ولم تسعفنا معالجة التهانوي في وصف هيئة الفاعل إذ لا تكون ثمة علاقة بين طلوع الشمس وهيئة الجاني.

هنا تظهر مشكلة التعريف الصوري المجرد واضحة إلا أن تأمل الموقف التداولي وظروف الكلام التي تطفي مثل هذا النوع من التراكيب معنى يُظهر قصد المتكلم ، ففي جملة الحال السببية يمكن تبديل المشتق (قائما) بمشتق آخر أقوى سببا في تغيير حال الفاعل نحو: (ميتا)، فنقول: (جاء زيد ميتا أبوه)، وبهذا تتضح هيئة زيد النفسية والجسمية بمعنى أنه حزينا مخصوصا هو حزن من مات أبوه، وإذا قلنا: (جاء زيد ميتا عدوه) ، أي جاء بهيئة الفرح والسرور والبهجة.

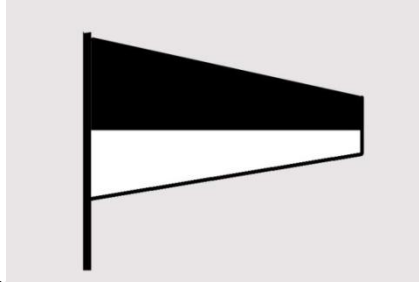
أما إذا جاءت جملة الحال بأسلوب: (جاء زيد والشمس طالعة) فإن الحال هي جملة: (الشمس

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (٩٧)

طالعة) المقترنة بواو الحال، وهي لا تصف هيئة زيد إلا بتمثل مقام الكلام وظروفه، التي تربط بين طلوع الشمس وحال الفاعل، بسبب قوي يكون هو الدافع للكلام بهذه الطريقة، كأن يكون لنا موعد مع زيد قبل طلوع الشمس، فتكون كلمة: (الشمس طالعة) رمزا كنانيا يوحي بمعنى (التأخر)، أي: جاء زيد متأخرا، وإذا ترتب على تأخر زيد براءته من جريمة ارتكبت قبل طلوع الشمس يكون المعنى (برئاً) وهكذا بحسب الموقف يتغير المعنى المقصود.

٣- الصورة الرمزية اللغوية للحال^(٥٢) Sign:

وتظهر في العلامة التي لا نتعرف فيها على رابط منطقي بدهي بين مضمونها وشكلها، وبهذا المعنى تكون الراية البحرية الآتية التي تعني (سنة) رمزا اعتباطيا لا تمتلك، من حيث شكلها شيئا يمكن أن يشير إلى مضمونها.



والراية هي رمز أنموذجي يسببه احذر معردات السعه السي بسعمن في الحال المشتقة، ومثالها الشهير (راكبا)، وهنا لابد من الإشارة إلى أنَّ صور الحال المعتمدة على علاقة المشابهة وعلاقة المجاورة تعد إنزياحا للصورة الأنموجية القاسية التي تعد مرجعا يقاس بالنسبة إليه نسبة العدول التي تعد مقياسا لأدبية صور الحال المختلفة.

المبحث الثالث:

موازنة بين الإجراء الوظيفي والإجراء البنيوي القديم، تنظيرا وتطبيقا:

الحال صورة بيانية تتشكل دلالاتها من علاقات بنية الجملة ومقاصد مستعملي اللغة، المتكلم والمخاطب، تعبر عن الصيرورة الحسية والنفسية للشيء من وضع سابق إلى وضع لاحق، يؤديها متكلم (هنا/الآن) بناء على جهل المخاطب بهذا التحول الذي يضعه في موقف السائل بـ(كيف) عن خبر جديد، ذلك بأنه موضوعا يلحق خبرا سابقا مفهوم لطرفي الاتصال في الكلام الاعتيادي، وهو ما أشار إليه الجرجاني (ت٤١٧هـ) بقوله: ((الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر... هو الحال كقولك: (جاءني زيد راكبا)، وذاك لأنَّ الحال خبر في الحقيقة... ألا تراك قد أثبت الركوب لزيد؟ إلا أنَّ الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه))^(٥٣)، وهذا يعني أنَّ طرفي الاتصال يعلمان بـ(مجيء زيد)، لكنَّ السائل يسأل عن كيفية هذا المجيء ؟ ، فيكون الجواب: راكبا.

هذا في الكلام الاعتيادي غير العاطفي، أما في الكلام العاطفي فيكون الخبر الجديد سابقا على المعلومات المشتركة بين طرفي الاتصال^(٥٤) ؛ على أنَّ المتلقي يأخذ موقف المنكر أو المشكك بموضوع الخبر نحو تشكيكه في معرفة زيد المعروف لطرف الاتصال الآخر الذي يرد مستكرا ويرد: وكيف تنكر معرفة ويد!! هذا زيد معروف.

يركز هذا التعريف الوظيفي على صيرورة الأشياء المتداولة بين طرفي الاتصال بإرادة فاعلين (فاعل/مفعول)، وتكون الصيرورة مدركة بالخيال البصري لمحاكاتها مرجعا خارجيا في الكلام الاعتيادي غير العاطفي، ويكون مسرح الصيرورة والتحول في ذهن المشكك إذ يتحول الشيء المُتحدَّث عنه في الذهن من حال الجهل والتشكيل إلى حال المعرفة أو التصديق، باستعمال صفة ثابتة مؤكدة قادرة على إحداث هذا التحول؛ لأنها مسئلة مما اتسم به الشيء المُشكوك فيه. وهذا ما أكدّه الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في قوله: ((تقول: (أنا فلان بطلا شجاعا، وكريما) فتحقق ما أنت متسم به، وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلت: (زيد أبوك منطلقا، أو أخوك) أخلت إلا إذا أردت التّبيّي والصدّاقة))^(٥٥)، أي أنّ الأب والأخ الأجنبيّين سيصيران أبا وأخا في الذهن في حال انطلاقيهما، أي تحوّلها من عدم الانطلاق إلى الانطلاق مجازا بموازاة الواقع الخارجي في هذا المثال، في الحوار الآتي:

- المتلقي: أنا أشكك بأبوة أو أخوة زيد.

- المتكلم: كيف تشكك؟! زيد أبوك/ أخوك منطلقا.

وهذا ما نفاه سيبويه (ت١٨٠هـ)؛ لأنّه نظر إلى الأبوة والأخوة الحقيقيتين اللتين لا تصيبهما صيرورة وتحوّل عند اتصافهما بالانطلاق وعده، وأكّد استعمالا آخر للوصف الممكن التحول في الذهن، وهو معرفة زيد وعدمها في جملة: (هو زيد معروفا) بأن: ((المعروف حال، وذلك أنّك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله أو ظننت أنّه يجهله، فكأنّك قلت: (أثبتّه أو الزمه معروفا) فصار المعروف حالا... والمعنى أنّك أردت أن توضح أنّ المذكور (زيد) حين قلت: (معروفا)، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف؛ لأنّه يعرف ويؤكد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز؛ لأنّ (الانطلاق) لا يوضّح أنّه (زيد) ولا يؤكّده، ومعنى (معروفا): لا شك، وليس ذا في منطلق، وكذلك (هو الحقّ بيّنا)، و (معلوما)؛ لأنّ ذا ما يوضّح ويؤكد به (الحقّ))^(٥٦).

وتطرّق سيبويه إلى تبيان هذا الأسلوب التداولي الفعّال بدقّة، بخلاف النحاة المتأخّرين عندما بدّلوا منهجهم في البحث الذي أقصى نظرية المقام وتركها للبلاغة، من دون ترك الخوض في ملابسات الكلام الأدبي، ولاسيما النصوص القرآنية، فعّد الواقع الخارجي الأساس الوحيد لتحول الحال بدلا من الواقع الذي يؤسسه المتكلم من كلامه، الذي قد يكون مطابقا للواقع الخارجي، وقد لا يكون، نحو ما رأينا في التحول الذي يكون الذهن مسرحا له، بحسب تغيّر موقف المخاطب من السائل إلى المشكك أو الجاهل، ولذلك التّيس عليهم المعنى في جملة: (دعوت الله سميعا)، وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٥٧)، على مذاهب شتى لخصّها البطلوسي بما يأتي^(٥٨):

١- (سميعا ومصدّقًا) حالان على الرغم من أنّ الحق لا يفارقه التصديق، ولكن لما كان المتكلم قد يذكر الحق ليصدّق به حقا آخر، وقد يذكره لذاته من غير أن يقصد به إلى تصديق غيره، أشبهت الحال المتقلّبة حين كان لها معنيان تنتقل من أحدهما إلى الآخر، وكذلك قولهم: (دعوت الله سميعا) يجري مجرى الحال عندنا، وإنّ كان الله تعالى لا يكون سميعا تارة وغير سميع تارة أخرى.

نلاحظ الخلط بين رؤية الحقيقة من منظور فلسفي: (الحق قد يذكر لذاته) ورؤيتها من منظور السنّي: (المتكلم قد يذكر الحقّ ليصدّق به حقا آخر)، وهو ما يمثل حقيقة الخبر الملقى على عاتق المتكلم في الآية الكريمة: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ الذي أصبح مصدّقا في أثناء التلفظ به.

٢- انتصاب سميع في قولهم: (دعوت الله سميعا) على أنّه حال من الله تعالى ليس برأي متفق عليه، ولكنّه يجوز أن يكون نصبا على المدح والتعظيم أو القطع على رأي الكوفيين، ومعنى القطع عندهم أنّه أراد (دعوت الله السميع) على الصفة فلما قطع الألف واللام من الصفة

نصبتها.

والملاحظ أنَّ فكرة قطع الصفة مجرد حيلة نحوية تعزّز قضية شكلية هي النصب، لا علاقة لها بالمعنى المقصود في تصميم جملة الحال، المختلف عن تصميم جملة الصفة المقطوعة، فالمتكلم لم يرد أن يقول (دعوت الله السميع) على الصفة، بل يريد القول دعوت الله في حال كونه سميعاً للدعاء، اعتماداً على صدق دعاء الداعي ؛ لأنَّ الله تعالى قد لا يسمع دعاء من لا يكون صادقاً في دعائه، كأن يكون مرئياً أو منافقاً.

٣- يجوز أن يقال في (سميع) أنَّه بدل من الله تعالى، أو يكون حالاً من تاء الفاعل في (دعوت)، ويكون السميع - هنا - ، بمعنى مُسمع ، كما قالوا: عذاب أليم بمعنى مؤلم.

والرأيان الأخيران يتجاهلان المعنى المقصود ؛ ذلك بأنَّ المتكلم يريد القول: إنَّي دعوت الله سميعاً في أثناء دعائي، بمعنى أنَّ الدعاء كان صادقاً بحيث كان يسمع من جانب السميع بإرادته مقابل عدم سماعه للدعاء غير الصادق. أما إعراب (سميعاً) على البدلية فإنه يصحَّ مع المبدل منه المنصوب لفظ الجلالة المفعول به، ولا يصحَّ في حال الجرِّ كقولنا: (أمنت بالله سميعاً)، إلا بجرِّ كلمة (سميع) ؛ لأنَّ البديل تابع.

٤- (سميعاً) ليس حالاً على الحقيقة، وإنَّما على المجاز بمعنى القبول، قال البطلوسي: ((فلما كان الله تعالى قد يقبل دعاء الداعي، وقد لا يقبله أشبه ذلك الانتقال بالإضافة إلى الداعي، وإن كان الله تعالى لم يزل سميعاً ولا يزال))^(٩٩).

والشطر الأول من ملاحظة البطلوسي هي الصحيحة، ولكن تحوُّله من منطق اللغة إلى لغة المنطق أفسد عليه هذه الالتماع السيميائية اللطيفة ، فاضطرب في فهم معنى الجملتين السابقتين الذي سيزول إذا أتبعنا المنهج التداولي أو إتباع نظرية المقام التي أشار إليها سيبويه وقد تقدّم ذكرها، وانطلاقاً منها يمكن أن نضع الجملتين في سياق تداولي يكون فيه المخاطب مشككاً بسمع الله تعالى لدعائه لعيب في الداعي نفسه، أو مشككاً بتصدق الحق لغیره، لنذكر أن تحوُّل الحاليين يدور في مسرح ذهن المشكِّك في جملة: (دعوتُ الله سميعاً) أو (ادعُ الله سميعاً) لتمييز المخاطب المشكِّك من المتكلم المؤمن الذي يحثُّه على تحويل شكِّه إلى يقين في قضية سمع الله تعالى للدعاء، كأن يشكو المخاطب من عدم سمع الله تعالى له على كثرة دعائه، فيخاطبه المتكلم بأنَّ عدم سمعه تعالى له راجع إلى عدم صفاء نيَّته، ولذلك يأمره المتكلم أن يدعوا دعاءً صادقاً، وفي هذه الحال يتحوُّل الله تعالى من حال عدم سمع دعاء الداعي، إلى حال سمع دعائه الصادق فتحصل الاستجابة للدعاء، التي تعبّر عن علاقة الربِّ بعبد في حال صدق نيَّته وعدمها، وبهذا يكون مدار سماع الله تعالى على اعتقاد المُخبر ولا علاقة له بصفة السمع الموضوعية عند الله تعالى، ذلك بأنَّ صدق الخبر بحسب قول التهانوي يعتمد على: ((مطابقته لاعتقاد المُخبر ولو أخطأ، أي ولو كان ذلك الاعتقاد غير مطابق للواقع...))^(١٠٠). وفي مثالنا السابق توجد المطابقة عند المؤمن وعدمها عند الكافر والمشكِّك، وإنَّما نوجّه المشكِّك أو الكافر أن يدعوا دعاءً يكون فيه اعتقادهما مطابقاً للواقع.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ* فَلَمَّا وُضِعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾^(١٠١).

وعدَّ النحو التقليدي^(١٠٢) لفظة (أنثى) حالاً غير متحوِّلة لجمود اللفظة وثبوتها صفة دائمة تحدد جنس المولود، ولكنَّ حذاق المفسرين رصدوا التحوُّل في الحال (أنثى) في ذهن المتكلم (امرأة عمران) ، إذ كان في ذهنها أن ما حملت به ذكراً، قال الزمخشري: ((محرراً : مخلصاً للعبادة، وما كان التحرير إلا للغلمان، وإنَّما بنت الأمر على التقدير أو طلبت أن ترزق

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١٠٠)

ذكرنا^(٦٣)، وقد عَزَزَ الزمخشري التحول في الحال (أنثى) بالتحليل الألسني بعودة (تاء) التأنيث في الفعل (وضعتها) على المعنى بإحالة داخلية على ما سبق من سياق نصي ، وهو: (وضعت هذه الحَبْلة أو النفس أو النسمة)، أو بإحالة الضمير إحالة داخلية على ما سيأتي من سياق باعتبار أنَّ كلمة (أنثى) حال، والحال مؤنثة، وبهذا يبعد تأنيث الفعل عن تأنيث كلمة (أنثى) ليضمن التحول في هذه الكلمة، إذ يتجلى الكلام بأنه لا يقصد به: (وضعت الأنثى أنثى)، بل وضعت - ما كنت أعتقد ذكرًا - ، أنثى، وهذا يظهر في قوله: ((فإن قلت: كيف جاز انتصاب (أنثى) حالا من الضمير في وضعتها وهو كقولك: وضعت الأنثى أنثى؟ قلت: الأصل وضعت أنثى، وإنما أنت لتأنيث الحال، لأنَّ الحال وذا الحال لشيء واحد))^(٦٤).

وكذلك قال ابن حيَّان الأندلسي، وتابعه الألويسي بتفصيل أكثر، إذ قال: ((أنثى حال بمنزلة الخبر فأنث العائد إلى (ما) نظرا إلى الحال من غير أن يعتبر فيه معنى الأنوثة ليلزم اللغو، أو اعتبار التأويل بمؤنث لفظي يصلح للمذكر والمؤنث، كالنفس والحَبْلة والنسمة، فلا يشكل التأنيث ولا يلغو (أنثى) بل هي حال مبيَّنة))^(٦٥)، كناية عن تحول المجهول الجنس المرجح أنه ذكر اعتمادا على مواضع النذر والاعتقاد باستجابة الرب لرغبة الناذر إلى المعلوم المخالف لما هو مرجح في أثناء الولادة؛ لذلك فوجئت امرأة عمران بتحول ما اعتقدت من ذكر إلى أنثى في ذهنها، ولا علاقة لهذه الصورة الكلامية بواقع جنس الأنثى فيما بعد الولادة ، أو فيما قبلها داخل الرحم.

وكذلك (هو الحق مصدقا) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمَنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا تُوْمِنُ بِمَا أَنزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾^(٦٦).

إن تركيب جملة: (وهو الحق مصدقا) في الآية الكريمة يشبه تركيب: (هو زيد معروفا)، ومعناه: لاشك^(٦٧) ، في خطاب المشكك الجاهل أو الذي يظن بأن المتكلم يجهله، وهو شبيه بمقام المخاطبين في الآية الكريمة، وهم اليهود المشككون بالقرآن الكريم؛ لأنه لم ينزل عليهم، فخاطبهم الله تعالى بما يزيل الشك ويحول ما أنكروه إلى حق؛ لأنه مصدق لما معهم من كتب سماوية في أذهانهم من شك إلى يقين باستعمال أسلوب الحال (مصدقًا لما معهم)، أي معروفا بتصديق ما أنزل عليهم، قال الطبرسي (ت ٥٤٨هـ): ((قولك: (هو زيد قائما) خطأ ؛ لأنَّ قولك: (هو زيد، كناية عن اسم مقدم، فليس في الحال فائدة ؛ لأنَّ الحال يوجب ها هنا أنه إذا كان قائما فهو زيد، وإذا ترك القيام فليس بزيد، فهذا خطأ، فأما قولك: (هو زيد معروفا)، و(هو الحق مصدقا)، ففي الحال هنا فائدة، كأنك قلت: (أثبتته معروفا)، وكأنه بمنزلة قولك: (هو زيد حقا)، فمعروف حال؛ لأنه إنما يكون زيدا بأنه يعرف بزيد، وكذلك القرآن هو الحق إذا كان مصدقا لكتب الرسل (Φ))^(٦٨)، أي هو حق في حال كونه مصدقا، وفي هذا المعنى برهان يقرّر مضمون الخبر.

هذه المعاني هي معانٍ مقامية متضمنة لا يمكن استنباطها إلا من خلال موقف بعض مستعلمي اللغة من بعض، وهي معانٍ مضافة إلى المعاني الدلالية لجملة الحال، مما يزيد الجملة غنى وتعددا للمعاني في كل الألفاظ ، وأجملها تركيبا وتفننا في حركاتها التي تكسب حيوية وأثرا بلاغيا يُعَدِّان من أسرار استعمال القرآن الكريم لهذه الجملة.

أما التعريف التقليدي لجملة الحال ففيه مشكلات كثيرة، منها قيد الحيثية التي تبين ((هياة الفاعل أو المفعول من حيث هو فاعل أو مفعول))^(٦٩)، ذلك بأنَّ بعض النحاة المحدثين^(٧٠) وسّع شمول الحال إلى كل شيء له علاقة بالحدث كأداة الحدث ومكانه وغير ذلك في جملة اقترحها هي: (ضرب زيدٌ عمرا في الدار بالعصا) ، ثم جاء بأحوال لكل المشتركين بفعل الضرب، نحو:

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١٠١)

(ظالما / قائما) حالين لزيد، و(مظلوما / مكتوفا) حالين لعمرو، و(قاسية) حالا للعصا، أي لأداة الضرب، و(مزدحمة) حال للدار، أي لمكان الضرب.

فأما الأحوال: (ظالما / قائما، مظلوما / مكتوفا) فتصور هيئة الفاعل والمفعول الجسمية والنفسية. وبهذا يمكن الجمع بين الحالين: الداخلية والخارجية، مع ملاحظة أنَّ المشتقات قد تتفاوت وضوحا وخفاء في الإسهام بالوصف الخارجي أو الداخلي في رسم هيئة الفاعل والمفعول المتحوّلة بشكل صريح.

أما كلمة (مزدحمة) فهي من ناحية نحوية بنويّة حال للدار في أثناء الضرب - برأي الأنطاكى - ، والدار هي مكان الضرب ، وهي ليست فاعل الضرب ولا مفعوله، وهذه مشكلة لا يمكن حلّها إلا بالرجوع إلى السياق التداولي، إذ لا معنى لحال الدار، إلا من ناحية وظيفتها التداولية التي تعبّر عن موقف الفاعل والمفعول بعضهما من بعض، لتكون الحال (مزدحمة) كناية تعبّر عن معنى غير مباشر موحى به عن طريق المجاورة، إذ توحى باستهتار الفاعل، وشدة إيلاّم المفعول من ناحية نفسية في حال ازدحام المكان بالقياس إلى خلوها من الناس، ولهذا تعدّ كلمة (مزدحمة) حالا سببية أخفى من الحال السببية السابقة التي تضمّن ضميرا رابطا بين أجزاء التركيب ، فهي كالتشكيل الذي اقترحه التهانوي بأنّه يعبّر عن صورة رمزية ، أي كناية. ومن خلال هذا التصرّو يمكن ملاحظة تحوّل أحوال المشتركين بحدث الضرب، الرئيسين (الفاعل والمفعول) ، وقد وصفت بطريقة مباشرة مرة ، وبطريقة غير مباشرة مرة أخرى، وكذلك يمكن ملاحظة تزامن أحداث الأحوال المختلفة مع زمن حدث الضرب ، فظلم زيد ومظلومية عمرو، وازدحام الدار يمكن تصوّر حصولها على نحو متزامن مع زمن الضرب، سواء أطلّ وقت الضرب أم قصر، وهو أمر يقتضي أن لا يكون زيد ظالما ولا عمرو مظلوما ولا الدار مزدحمة قبل الضرب وبعده ، إلا في أثناء وقوع حدث الضرب، ليكون التحوّل مقبولا، وتضمن صيغة تكرير لفظة الحال هذا التحوّل، ذلك بأنّ تعريف صيغتها بـ(أل) وغيرها من صيغ التعريف يجعلها صفة دائمة في قولتنا: (ضرب زيد الظالم عمرا المظلوم) ، أي الظالم دائما، والمظلوم دائما قبل الضرب وبعده وفي أثناءه، وهذه وظيفة الصفة.

ويكون التحوّل في الأحوال (ظالم، ومظلوم، ومزدحمة) سهل التصرّو إلا حال العصا (قاسية) فإنّها تلتبس بالصفة، وهي بهذا تستوقفنا قليلا ، لكن لو أبدلنا حال الفاعل من (ظالم) إلى (عادل) وحال المفعول من (مظلوم) إلى (مجرم)، فسنلاحظ أنّ قسوة العصا ستقلّ كثيرا في قولنا: (ضرب زيد عادلا عمرا مجرما بالعصا قاسية أو غليظة) ، مقابل إحساسنا بقسوتها وغلظتها في الجملة السابقة.

وهذا يعني أنّ الحال تعبّر عن كلام واصف لقسوة الضارب، لا لقسوة العصا، وإن كانت صفة العصا كذلك كشيء ثابت فيها ؛ لذلك يجب التفريق بين قسوة العصا القائمة سابقا، وقسوتها في أثناء الضرب. ولعلّ البعد التداولي يسهّل لنا فهم هذا التصور، إذ لو سأل سائل يريد شراء عصا، وقد تلمسها فوجدها ليّنة ناعمة فسأل البائع: كيف تكون حال هذه العصا اللينة في أثناء الضرب؟ سيقول البائع الذي فهم رغبة السائل: قاسية. هنا يظهر التحوّل من اللين إلى القسوة بادعاء الواصف، وقد نقل لنا التهانوي هذا التفريق بين الوصف الشيء بوصفه كلاما، وصفة الشيء بوصفه واقعا، فالوصف معنى في السياق الكلامي يخضع لمقاصد المتكلم، يقول التهانوي: ((الوصف يقوم بالموصوف، والصفة تقوم بالواصف، فقول القائل: (زيد عالم) ، وصف لزيد باعتبار أنّه كلام الواصف لا صفة له ، وعلمه القائم به صفة لا وصف))^(٧١).

ففضية الحال قضية لغوية تعبّر عن قصد المتكلم من وصفه الأشياء التي يتحدّث عنها، ولهذا يكون ما يعنيه صورة حقيقية لا علاقة لها بالصدق والكذب في الكلام الإيجابي. وهذا يعني أن

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١٠٢)

الواقع التجريبي لا يضيف شيئاً إلى معنى الحال ؛ لأنَّ المعنى سابق عليه^(٧٢) ، كأن يقول أحدنا: (أريد أن أصنع تمثالاً) ، فنقول له: كيف؟، فيعرض علينا صورة تصوّر عملية تكوين التمثال وصفاً، والصورة أبلغ من الحقيقة ؛ لأنَّها منفصلة عن الواقع حرّة التعبير لها خصوصيتها وحدودها وتفرّدها وحيويتها، بمعنى أننا لا يمكن أن نختزل بنيتها ببنية تجريدية كأن نقول: إنَّ الحال تتألف من: (فعل + فاعل + وصف مشتق)، ودليلنا على ذلك الموازنة التي عقدها سيبويه (ت ١٨٠هـ) بين جملتين لهما البنية الشكلية نفسها وهما:

١- جعلتُ متاعك بعضه على بعض.

٢- أبكيتُ قومك بعضهم على بعض.

فعبارة (بعضه على بعض) تعطينا صورة التراكم والتتضيد الذي يعبر عن صورة محددة المعالم فتكون هذه العبارة حالاً، في حين تكون العبارة نفسها ، بحركتها الإعرابية نفسها (النصب)، مفعولاً للفعل السابق عليها، في الجملة الثانية، ولا يمكن أن تكون حالاً ؛ لأنَّها لا تعبر عن صورة واصفة متحركة محددة المعالم، قال سيبويه: ((تقول: أبكيت قومك بعضهم على بعض وحزنت قومك بعضهم على بعض، فأجريت هذا على حدِّ الفاعل، إذا قلت: بكى قومك بعضهم على بعض ، و حزن قومك بعضهم على بعض... ، فالوجه هنا النصب ؛ لأنَّك ... لم ترد أن تقول: بعضهم على بعض في عَوْن، ولا أنَّ أجسادهم بعضهم على بعض))^(٧٣).

ولم يكن المبرّد (ت ٢٨٥هـ) بمثل وضوح سيبويه باستجلاء صورة الحال في إعرابه لجملة (جعلت متاعك بعضه على بعض)، إذ أعطى لها ثلاثة إعرابات ينتقي في اثنتين منها الحال، وذلك في قوله: ((ثلاثة أوجه في نصب: جعلت متاعك بعضه على بعض، وهي النصب على الحال، والنصب على أنَّه مفعول ثانٍ، والنصب على أنَّه مفعول المفعول))^(٧٤).

ومما تقدّم نلاحظ الخلط في الإعراب بين التصوّر البنيوي الشكلي الذي يركز على شكل العلاقات بين عناصر الجملة ، من دون تخيل مقام الكلام الذي يحدد وظيفة: (المفعول الثاني) و(الحال) والتصور المتكلف (مفعول المفعول)، وهو ترجمة لعبارة: (بعضهم على بعض) إلى: منصود أو مركوم بعضه على بعض. واسم المفعول يأخذ نائب فاعل، وهو مرفوع حكماً (بعضه)، ولكنه في المعنى منصوب؛ لأنَّ أصله مفعول، كقولنا: (كلمت زيدا) ، (فرزدا) منصوب على أنَّه مفعول، وعندما بنى الفعل للمجهول، نقول: (كلم زيدا)، فيكون (زيد) مرفوعاً شكلاً، ولكنه في المعنى منصوب ؛ لأنَّ أثر الكلام واقع عليه. وهو ما يسمى في الاصطلاح الحديث بـ(المفعول الدلالي)، كالفاعل الدلالي في قولنا: (أعطت حواء أدم التفاحة)، فحواء فاعل نحوي ودلالي، وفي قولنا: (أخذ أدم التفاحة من حواء)، تكون حواء - هنا - فاعل دلالي؛ لأنَّها لو لم تعطِ أدم التفاحة لم يستطع أن يأخذها، فحواء فاعل دلالي مدرك بالخيال البصري، وكذلك جملة الحال في كثير من صورها تعدّ صورة مدركة بالخيال، فلا ينبغي أن نتكلّف في إعرابها تكلفاً يمحي معالمها، فهي مسألة معنى وإحساس وموقف يستدعي المرجع المشار إليه في الحدث الكلامي في أثناء التلفظ، ولكن لا يذوب في مسارب الكلمات، وقد أحسن ذلك ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ضمناً، إذ جعل لكلّ فعل حالاً يتصوره المتلقي في ذهنه له علاقة بالفاعل، وإن لم يظهر لفظه في الكلام. وهذا يظهر في قوله: ((وإنَّ في الفعل دليلاً عليه [الحال] كما كان له فيه أن يكون قد قمت على حال من أحوال الفعل))^(٧٥)، باستحضار ذهن لدوافع القيام النفسية، فضلاً عن غايته، وفي هذا إشارة قوية إلى علاقة الحال بالفعل والفاعل في وقت واحد. وبتاحدهما يقوى المرجع المشار إليه في الكلام متمثلاً في صورة متحركة على مسرح ذهن. بيد أنَّ عدم ظهور لفظ الحال بديل معين يؤدي إلى ضعف إشارته إلى واقع محدد ؛ لأنَّ الحال تُخصّص الخبر، إذ يذهب ذهن من دون لفظها مذاهب شتى، لذلك يطلبه المتلقي بسؤال لتصبح الجملة

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١٠٣)

التي ترد فيها الحال تداولية تعبر عن موقف بعض مستعلمي اللغة من بعض، يتجسد بسؤال أشار إليه ابن السراج بقوله: ((والحال تعرفها وتعتبرها بإدخال (كيف) على الفعل والفاعل، تقول: (كيف جاء عبد الله) ؟ ، فيكون الجواب: راكبا، وإنما سميت الحال؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه، تطاول الوقت أم قصر، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال وتبتدأ بها))^(٧٦).

وبهذا يمكن تقسيم المجال الذي تجري فيه الحال على أقسام ثلاثة: أولها: مجال اللفظ أو العبارة، والثاني: مجال الدلالة أو المتصور أو المدلول أو المعنى، والثالث: مجال العالم الخارجي أو المرجع أو الخارج، ويتفق المجالان الأولان في أنَّ موطنهما الذهن إذا نظرنا إلى اللفظي بأنه وجه آخر للذهني، وبهذا يقابل اللفظ والمعنى الذهنيان الوجه الثالث الذي يكون موطنه العالم الخارجي^(٧٧)، فضلا عن السياق المقامي الذي يركز على ما يحققه السلوك اللغوي من فعل، إذ يحول اللغة من مجرد أداة تمثيلية إلى فضاء يمارس فيه حيوية فعل الكلام، وبذلك لا يمكن تعريف الحال إلا من منظور تداولي، يتجاوز النظر إلى وحدة الكلمة أو الجملة بوصفهما وحدتي تحليل إلى وحدة الفعل بوصفها الوحدة الأساسية الصغرى التي تقوم عليها العملية التواصلية^(٧٨). وفي ضوء هذا المنهج يمكن أن نتوصل إلى مسوِّغ أصيل لتأويل الحال بلفظ مشتق مفرد يترجم ما يفهمه المتلقي من عبارات الكلام المختلفة، فنكتشف إذ ذاك التأويل عن الآلية التي حصل بها العدول الأسلوبي عن أصل النسق النحوي المجرد لجملة الحال: (فعل + فاعل + مشتق)، ومثاله: (جاء زيد ركضا)، بتجاوز قضية أصل المشتقات في النحو التقليدي، وهو الفعل أم المصدر؟ إلى عدِّ الأصل هو المادة اللغوية، كما فعل ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في مقاييس اللغة، فلاشتقاق من مادة (ر ك ض): (راكض، وركضا)، وقولنا: (جاء زيد راكضا) هي الأصل، وقولنا: (جاء زيد ركضا) عدول من صيغة اسم الفاعل إلى المصدر وبقصد التعبير عن حال الفاعل المتصور في الذهن عن طريق الإيحاء، وتوكيد فعل المجيء بكلمة واحدة غنية بالمعاني الإيحائية، بدلا من تقدير حال محذوفة ترهل العبارة وتعبث بشكلها الرشيق بإضافة عنصر غير موجود في الكلام إلى الجملة، إذ نقول (جاء زيد راكضا ركضا)، ممَّا يجعلها غير مقبولة ذوقا، ويزداد نفورنا منها إذا توالى المشتقات في تركيب واحد، نحو تأويل قوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٧٩)، بتقدير: (وادعوه خائفين خوفا وطامعين طمعا)^(٨٠). وبهذا الإجراء يخلفي الملمح الأسلوبي الذي يجعل المصدر (ركضا) اختيارا حرا ؛ لأنه أحد الممكنات المتنافسة: (راكضا وركضا) في حيز الوجود التبادلي Paradigmatic ، في محور الاختيار الذهني قبل ظهورها في المنجز الكلامي، فتترشح إحدى المتنافسات إلى حيز الوجود التتابعي Syntagmatic ، بوصفها اختيارا أسلوبيا واعيا، داخل الحدث الكلامي المنجز، من دون غياب المشتق الآخر (راكضا) ؛ لأنه غائب محتمل يعطي المشتق المصدر (ركضا) الموجود فعلا، شهادة على أسلوبية الجملة، فكأنَّ وجوده في محور الاختيار الذهني يذكر بالمعيار المطابق للواقع في الكلام الاعتيادي غير المؤسلب^(٨١).

وبهذه الطريقة يمكن تأويل الحال في جملة: (جاء زيد ميَّتا أبوه) بأنَّ عبارة (ميَّتا أبوه) عبارة أسلوبية حلَّت محل كلمة (حزينا حزنا خاصا) التي تمثل مضمون التعبير على النحو الموجود في الجملة ، وقد لجأ المتكلم إلى العدول من اللفظ المبدل الموجود في الذهن على محور الاختيار (حزينا) إلى العبارة البديلة: (ميَّتا أبوه) ؛ لتأكيد حال الفاعل ببيان نوع الحزن وتخصيصه بأنه حزن مخصوص على فقد حبيب معين ، وكذلك تظهر خصوصية فرح زيد بإبدال عامل فاعل اسم الفاعل في عبارة الحال ليكون: (ميَّتا عدوه). وتظهر المعاني المتضادة نتيجة العلاقة المتضادة بين الموصوف وحبيبه من جهة والموصوف وعدوه من جهة أخرى، ولولا هذا

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١٠٤)

الأسلوب لبقيت الحال عامة سواء أكانت حزنا أم فرحا. أما بعد تغيير العبارة فقد حصل تصوير الحال بدقة من حيث تبيان جهة الحزن وسببه وعمقه.

ويفيد هذا التحليل في معرفة المقصود من تنويع عبارة الحال وبيان بلاغتها والكشف عن معانيها الإيحائية في التطبيق، ويفيد نظريا بتقليص التفريعات النحوية القديمة غير الضرورية أو المضللة^(٨٢)، واختصارها بمفهوم واحد يستند إلى نظرية الأفعال الكلامية التي تبحث في وظائف الكلام، ولماذا لجأ المتكلم إلى هذا الأسلوب المعقد فنيا بدلا من الأسلوب المباشر؟، أي أننا لا نلجأ إلى المبالغة التقسيمات والتفريعات من دون النظر إلى أهميتها التطبيقية، وقد لاحظنا أن بعض التفريعات تختزل الصور الحية بمجردات ميتة، وقد تفقدنا بعض التفريعات الأخرى إلى تكلف تأويلات تعبت بشكل الكلام وجماله، ومن ثم بمعانيه كالتي نجدتها عند النحويين القدماء والمحدثين الذين تابعوهم، مما أدى إلى اختلاف مقاصد الكلام ليوافق مقاصدهم النحوية المغلوطة، حتى أدخلتهم هذه التأويلات في خلاف لا يحسدون عليه، إذ يصل أحيانا إلى ذوبان المعاني في متاهات الجدل المجرد.

ومثال ذلك ما يظهر في قوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٨٣).

قال العكبري (ت ٦١٦هـ): ((بعضه بدل من الخبيث، بدل بعض، أي بعض الخبيث على بعض، و(يجعل) هنا متعدية إلى مفعول بنفسها وإلى الثاني بحرف الجر، وقيل: الجار والمجرور، حال تقديره: ويجعل بعض الخبيث عاليا على بعض))^(٨٤).

نلاحظ أن العكبري اضطر بإعرابه الذي فتت الصورة بوصفها فضاء للإنجاز، إلى جعل لفظة (بعضه) بدلا من الخبيث، والبدل والمبدل منه مفعولا أول لـ(يجعل)، ويكون هو المرشح لأن يكون حالا للخبيث بعد تمييزه من الطيب وتكديس بعضه على بعض، وقد ولدت الصورة بسبب إعراب العكبري ولادة قيسرية، لذلك جاء متأخرا مشفوعا بكلمة (وقيل) التي تعبر عن عدم القناعة بهذا التأويل.

وهذا الإعراب لا يُعرب عن المقصود بالآية الكريمة، وقد أحسَّ العكبري إغراقه بوصف البنية الشكلية المجردة لجملة (يجعل)، فعرج قائلا: (وقيل الجار والمجرور حالا)، مؤولا إياه بلفظة (عاليا)، وهو الحدث الذي يتعلق به الجار والمجرور (على بعض)، وبهذا توحى العبارة (عاليا على بعض) أن هناك تصنيفا للخبيث بعضه يوضع عاليا والآخر يوضع في الأسفل، وهو ما لا يريد أن يوحي به الله تعالى في كلامه، إذ يتساوى عنده سبحانه الخبيث فيلقى به بعد عزله عن الطيب في حاوية، فيلقى الذي يصل تاليا على الذي وصل أولا على نحو عشوائي، من دون تمييز آخر بين خبيث يوضع عاليا وآخر يوضع سافلا، ولهذا فإعراب كلمة (بعضه) بدلا غير صحيح؛ لأنها هي التي تصوّر البعض الذي يأتي تاليا، فهي - إذن - الجزء المهم من الصورة الحالية التي تتركب مع الجزء الذي جاء أولا وكان أسفلها؛ لتكتمل صورة الحال عن طريق تفاعل الخبيث مكدسا في كومة متراكبة ينن ما وقع أولا تحت وطأة ما ألقى عليه، وليس الملقى الذي فوق بأحسن حال من الذي أسفله؛ لأنَّ الخبيث العلوي يشعر إنما جمع مع ما قبله تحضيرا لعملية تصيير أخرى، تحدث بعد امتلاء حاوية النفايات، وتظهر صورة الامتلاء في قوله تعالى: (فيركمه جميعا)، أي مجتمعا لا فضل لخبيث منهم على خبيث آخر، لتسوقهم الحاوية الممتلئة إلى عملية تصيير أخرى: (فيجعله في جهنم).

من يظهر خلل التذبذب بين التحليل البنيوي الشكلي المجرد من المعاني والتحليل البنيوي للمعنى عندما لا يستعملان بوصفهما إجراءين منفصلين عن بعضهما، بدلا من النظر إليهما

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١٠٥)

بأنهما متكاملان يعاضد أحدهما الآخر؛ لمنع التناقض بين البنية السطحية والبنية العميقة (الدلالية) للكلام.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نعدّ عبارة (بعضه على بعض) كلها صورة الحال للخبِيث، بعد فصله عن الطيب، فيمكن تأويل العبارة كلها بمفرد مشتق هي: (مكدسا، أو مركوما، أو مُكوماً)، وهي صيغة اسم الفاعل التي تصلح أن تكون مفعولا للفعل (جعل)، وهي التي ترحي لنا بالصورة الأولى للخبِيث غير المركوم، أي المبعثر المختلط بالطيب، وهو ما يصلح أن يكون مفعولا أول للفعل (جعل) ليكون المعنى على النحو الآتي:

يجعل الخبيث المبعثر خبيثا مركوما، ولفظة (المبعثر) صفة للخبِيث في حالته الأولى، ولفظة (مركوما) حال للخبِيث المكسد في حالته الأخرى. وهذا التركيب هو أصل الكلام، وقد عدل عنه إلى عبارة (بعضه على بعض)؛ ليحملنا على ملاحظة التفصيلات الدقيقة في تراكب أجزاء الصورة كما ينجزها المبدع الآن أمامنا على مسرح أذهاننا من أول عملية فرز حتى لحظة اكتمال الصورة بامتلاء الحاوية، ومن ثمَّ يحملنا على ملاحظة الصورة الكلية للخبِيث المركوم في كلمة واحدة (جميعا) التي تغيب فيها التفصيلات بحصول انتقال من وحدة حدث مفصل مسرح على خشبة الذهن، وهو ينمو بعضا على بعض ليعيش المتلقي تجربة هذا الحدث مشاهدا، إلى وحدة حدث مجمل مسبق بتفصيلات مدخرة في الذهن، تجعلنا نتخذ موقفا مما شاهدناه، وهو ما يبسطه بعض المفسرين بالشرح انطلاقا من تذوق أبعاد الصورة، نحو ما قال الطوسي (ت ٤٦٠هـ): ((ويجعل الخبيث بعضه على بعض، معناه: أنَّ الكافر يكون على أسوأ حال كالمتاع والركام، هوانا وتحقيرا وإذلالا، وقوله: (فركمه جميعا) معناه: تراكب بعضه فوق بعض كالرمل الركام وهو المترابك))^(٨٥).

فالتحوّل في صور الأشياء حسيا ونفسيا، سواء أكان التحوّل ملفوظا أم ملحوظا، ومطابقة زمن الحال لزمن الحدث الذي رافقته الصورة، ومثول المرجع المتحدث عنه بين المتخاطبين والموقف التداولي أربعة أمور أشار إليها النحاة والبلاغيون إشارات متفرقة لم تفعل في تأويل جملة الحال لتعمل سوية، لتصبح جملة الحال صورة معبرة ومؤثرة، شريطة أن نتلقاها بخيال خصب يتمثل كلّ أبنية المعنى في وقت واحد، من دون التركيز على بعض الأبنية وإهمال أخرى، وبخاصّة عند تحليل النصوص البليغة وأعلاها رتبة القرآن الكريم الذي يستثمر كلّ الطاقات التعبيرية للجملة التي ألبسها النحويون وكثير من المفسرين ثوبا يقيّد حريتها ويشوّه جمالها ويطمس معانيها الإيحائية، ويعقّد عبارتها التي تأبى إلا أن تكون صورة حيوية لا يمكن تعريفها اعتمادا على الحدود البنوية الشكلية المجانبية للمعنى المقامي إلا باستعمال التعريف الوظيفي الذي يكمل التعريف الشكلي.

فالحال في التعريف الوظيفي صورة تدرك بالتخييل البصري، ملفوظة أي مجسّدة بلفظ ظاهر، أو ملحوظة أي مستنتجة بالعمليات العقلية، وقولنا: يؤديها متكلم (هنا / الآن) يعني استحضار الأزمان اللغوية إلى زمن التلفظ، وهو زمن تمثيل الصورة على خشبة مسرح الذهن، فقولنا: (جاء زيد راكبا)، استحضار الماضي في (جاء) إلى حاضر التلفظ بالجملة، وقولنا: (يجيء زيد راكبا) تطابق زمن المضارع مع حاضر التلفظ، وقولنا: (سيجيء زيد راكبا)، استحضار المستقبل إلى الزمن الحالي، أو بتعبير ابن السراج: ((أن يكون اسم الفاعل فيها لما أنت فيه، تطاول الوقت أو قصر))^(٨٦)، أو بتعبير التهانوي: ((الزمان الذي أنت فيه وضعا))^(٨٧)، فضلا عن أنَّ صورة الحال لا يمكن أن تجزأ، بل يجب أن ندركها كلا متماسكا، وإلا خسرتنا كثيرا من معانيها التي هي وليدة العلاقات، فكل تجزئة تؤدي إلى خسارة علاقات لا محالة، وخسارة العلاقات تؤدي إلى ضياع دقة المعنى المقصود المتفرد. وقد مرّ علينا إجراء النحو

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١٠٦)

التقليدي الذي طمس معاني الحال، في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمُهُ جَمِيعًا﴾^(٨٨)؛ لأنَّ النحو التقليدي يبحث عن مفعولي (جعل)، وقد يكتفي بذلك إذا عثر وجدّهما، وقد يؤول الصورة المركبة: (بعضه على بعض) بكلمة واحدة (عاليا) بوصفها بديلا. وقد التفت سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى خطورة تفتيت الصورة أو تجزئتها في الصور المركبة، إذا جاء الحال صورة ذهنية أبوقونية^(٨٩)، تتسم صيرورة الشيء المتحوّل بعلاقة تشابه بين الفكرة التي تحملها والشكل المقرون بهذه الفكرة، نحو: (كلمته فاه إلى فيّ) وقد حددها سيبويه بأنّها اسم يؤدي وظيفة الظرفية التي تأخذ حيزا مكانيا وزمانيا، قال: ((كلمته فاه إلى فيّ، و بايعته يدا بيد، كأنّه قال: مشافهة ونقدا، أي: كلمته في هذه الحال،... فإنما يريد أن يخبر عن قربته منه، وأنّه شافهه، ولم يكن بينهما أحد))^(٩٠).

وعبارة: (فاه إلى فيّ) كلها حال، ولا ينبغي أن تجزأ. قال سيبويه: ((واعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: (كلمته فاه)، حتى تقول: (إلى فيّ)؛ لأنّك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصحّ المعنى إذا قلت: (إلى فيّ)، ولا يجوز أن تقول: (بايعته يدا)؛ لأنّك إنما تريد أن تقول: (أخذ مني وأعطاني)، فإنما يصحّ المعنى إذا قلت: (بيد) لأنهما عملان))^(٩١)، لا يصوران الحال إلا مجتمعين، وهو رأي من يتذوق الكلام بفطرة سليمة، بخلاف فريق من النحاة المتأخرين الذين لخص رأيهم الدسوقي بقوله: ((بعته يدا) هذا هو الحال، وقوله: (بيد) جار ومجرور، صفة للحال وموضّح لها، أي مقرونة ببيد))^(٩٢).

والحال قد تكون كناية؛ بمعنى أنّها تعتمد على التلميح لا التصريح، عن طريق التعبير بعلاقات غير مباشرة للمشاركين بالفعل وهما: (الفاعل والمفعول)، نحو: (مزدحمة، وقاسية) للدار والعصا في مثال الأنطاكي الموسّع، فهما حالان من منظور نحوي تقليدي لتكميلات الجملة: (مكان الحدث وأداته)، ولكنهما يصوران حال العمْد: (الفاعل) في الجملة التي فعلها لازم، و(المفعول) في الجملة التي فعلها متعدّد، بطريقة غير مباشرة.

ويفيد سؤال بـ(كيف) إدخال العنصر الوظيفي الذي يستحضر الواقع الفعّال في تحليل جملة الحال؛ لفهم معانيها المقامية بالتركيز على وحدة الفعل، بوصفها الوحدة الأساسية الصغرى التي تقوم عليها العملية التواصلية التي يمكن الانطلاق منها، بالتحليل بدلا من الاعتماد على وحدة الجملة التي تغرقنا في متاهات التجريد الذي يغيب المعاني الدقيقة لهذه الجملة الغنية بالإيحاءات. والواقع الفعّال يقع في صلب التداولية، ويمثل نمطا في مقاربة الظواهر تأصيلا وتأليفا ضمن علوم الإنسان؛ لذا تعرّف التداولية بأنّها: تحليل للوقائع الملحوظة والنظر إليها في علاقاتها بسياقات وجودها^(٩٣)، والحال بما هي وصف فإنّها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأشياء الخارجية بوصفها موضوعات مأخوذة في ذاتها، متصورة كما هي عليه في ظاهرها الخارجي الصرف، ممثلة كما تترأى للوعي الاعتيادي، وحين تكون موضوعا للكلام تطلّ الأشياء موازية للذهني في تعبير المتكلم النابع عن وعي كلي بالموضوع الذي لا يطل وصفه بالحال تبدّل صفات الأشياء الجوهرية إلا بعض مظاهرها أو بعض سماتها^(٩٤).

ولذلك كثيرا ما تلتبس الحال التي هي وصف تداولي أني للأشياء في أثناء تحوّلها بحدث ما، تلتبس مع صفات الأشياء نفسها التي لا تبدّل، ولا يمكن التمييز بين كلام الواصف للموضوعات وصفاتها الثابتة فيها إلا عن طريق تبين وظيفة الكلام بين متحاورين، بصور أحدهما للآخر بما طلبه منه بسؤال يُخبر عن كيفية تحوّل الموضوع المسؤول عنه، فسؤال: كيف جاء زيد؟ يكون جوابه: راكبا، أي في أثناء المجيء، وسؤال كيف صنّع الحبل؟ يكون جوابه:

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١٠٧)

متينا، أي في أثناء الصنع في صورة الماضي التي ينقلها المتكلم الآن ، وسؤال: كيف خلق الله الزرافة من حيث تناسب أطرافها ؟ يكون جوابه: يديها أطول من رجليها، أي في أثناء الخلق. وهذه الأوصاف يجب أن لا تلتبس بصفة طول يدي الزرافة بالنسبة إلى رجليها، ومثانة الحبل في الواقع الخارجي؛ لأنهما صفتان ثابتتان في الزرافة وفي الحبل فيما بعد حدث الخلق والصنع، فهذه خصيصة الشيء ، وقد ميّز بينهما التهانوي.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾^(٩٥)، فقوله تعالى: (فيه بأس) جملة حال من الحديد^(٩٦)، وهو جواب لسؤال: كيف أنزل الله الحديد؟ ، يكون الجواب: فيه بأس، أي حصل البأس فيه في أثناء الإنزال، وتظهر صورة التحول في الكلام من خلال تصوّر حال الحديد قبل الإنزال بأنه لم يكن فيه بأس، كأن يكون بلازما؛ الحالة الرابعة للمادة ، بعد الحالة الصلبة والسائلة والغازية، وهي مادة الشمس بدرجة حرارة عالية ثم تجمد في أثناء الإنزال وتتماسك جزيئاته حين تبرّد. وهذا الوصف لا علاقة له ببأس الحديد بوصفه مادة نتعامل معها لها هذه الصفة المميزة الثابتة فيها في الخارج.

ومن هذا المنظور التداولي تُرشد أفعال التصيير: (صار، وجعل) أن تكون سياقاً للحال عندما يأتي مفعولها الثاني وصفا مشتقا نكرة، وعند ذاك يجذب إليه اسم الموضوع المتحدث عنه ليكون هو المصير إليه، فيصبح مفعولا ثانيا للفعل: (صار، أو جعل) والوصف المشتق حالا له، ومنهما - معا - نستدل على المفعول الأول المصير منه من خلال استحضار صورة الشيء الأولى وصفتها الثابتة فيها قبل التصيير أو الجعل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾^(٩٧)، إذ يمكن أن نفصل صورتَي البلد الأولى من الثانية في قولنا: (ربّ اجعل هذا البلد غير الأمن بلدا آمنا)، فصفة البلد الأولى الثابتة هي عدم الأمن، وحال البلد المتحوّلة هي الأمن في اسم الفاعل (آمنا)، وقد حصل هذا التحول في أثناء الجعل، ولا يعنينا أن يستمر البلد بوصفه واقعا خارجيا بصفة الأمن منذ وقت التصيير حتى يوم القيامة ؛ لأن مقتضى الكلام هو وصف عملية تحول الأشياء من صفة ثابتة فيها إلى صفة مضادة، وهو ما يوافق قدرة الخالق، أكثر من عملية خلق الشيء على صفة معينة ، بخلاف ما ذهب إليه فريق^(٩٨) من النحاة والمفسرين عند اختفاء أحد مفعولي (جعل)^(٩٩)، في قوله تعالى - مثلا - : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(١٠٠) ، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾^(١٠١).

إن تركيب هاتين الآيتين المعتمد على مفعول واحد جعل النحويين واللغويين يميلون إلى إلغاء معنى التصيير؛ لعدم اتضاح طرفي التحويل من حال إلى حال أخرى في الذهن، بسبب حذف الوضع الأول للشيء المتحول، وبهذا سهّل عليهم إبدال الفعل (جعل) بما تصوره مرادفاً للأفعال: (أوجد، أو خلق، أو فرض، أو أوجب) وغيرها ، ممّا يتعدى إلى مفعول واحد. ولكن كل هذه البدائل لا تلبي المعنى المقصود الذي يصوره الفعل (جعل) ؛ لذلك يكون معنى الآيتين: (وجعلنا الظلمات والنور) ، أي: صيرناهما ظلمات ونورا، من بعد أن لم يكونا كذلك، أما حالهما الأولى فمسكوت عنها ولا نعلم عنها شيئا، فربّما كان النور غير مدرّك، كأن يكون أشعة تحت الحمراء أو فوق البنفسجية ، فنراه ظلمة ، فصيرّه الله تعالى مدرّكا بالأبصار، أو كأن الأرض لم تدر بعد ، ولذلك لم يحدث التبدل بين ما سميانه نهارا أو ليلا ، إلى غير ذلك من تصورات تصور الحال الأول للتصيير.

وقد التفت إلى هذا المعنى عدد من حدّاق المفسرين، في قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١٠٨)

لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ^(١٠٢)، فقالوا بمعنى التصيير، أي: صيّرنا ما لم يكن بلغة العرب نازلا بلغتهم. قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): ((جعلناه: بمعنى صيّرناه، مُعَدَّى إلى مفعولين،... وقرأنا عربيا: حال))^(١٠٣)، وذلك هو ما يقضيه المقام بحسب قول الألوسي (١٢٧٠هـ): ((والجعل: بمعنى التصيير المعدّى لمفعولين، لا بمعنى الخلق المعدّى لواحد، لا لأنه ينافي تعظيم القرآن، بل لأنه يأباه ذوق المقام المتكلم فيه ؛ لأنّ الكلام لم يسبق لتأكيد كونه مخلوقا، وما كان إنكارهم متوجها عليه، بل هو مسوق لإثبات كونه قرآنا عربيا مفصّلا واردا على أساليبهم لا يعسر عليهم فهم ما فيه))^(١٠٤).

ويعتمد هذا التأويل على قدرة المتلقي، بما لديه من شروط نفسية واجتماعية وما لديه من آراء وخبرة وتوقعات خاصة. ويمكن القول أيضا: إنّ منتج الخطاب قد حذف الوضع الأول للشئ المصير معتمدا على ذكاء المتلقي وخبرته في تقدير المحذوف، وكلّ ذلك ينطلق من النص نفسه، بوصفه وسيلة اتصال؛ لذا يجب أن تعرّف الحال من وجهة نظر تداولية تضع في حساباتها ثلاثة نماذج، هي: (المبدع أو المتكلم) و (المستمع أو المتلقي) و (نظرية المقام أو الموقف) التي تتضافر؛ لكي يكون الكلام محبوبا كحلقات السلسلة، وهذا ما اتبعناه في التعريف بجملة الحال تعريفا وظيفيا، من شأنه أن يعالج ما في التعريف التقليدي من خلل.

الخاتمة

أما النتائج التي انتهى إليها البحث فيمكن إجمالها على النحو الآتي :

١- إذا كان مجيء (الحال) بأشكال مختلفة يجعلها عسيرة على التعريف ، فإنّ من شأن هذا التنوع أن يجعل جملة الحال من أكثر جمل العربية مرونة وخصوبة وأكثرها تداولية، وبخاصة في النص القرآني، إذ تأتي اسما مشتقا أحيانا وجامدا أحيانا أخرى، نكرة مرة وشبيهة بالمعرفة مرة ، وجملة تارة وشبه جملة تارة أخرى ...، إلى غير ذلك من أشكال، يستثمرها المبدعون في أدائهم، بما ما فيها من طاقات تعبيرية؛ لتحقيق أغراضها الجمالية والدلالية والبلاغية، والكشف عن مقاصدها، على وفق المنهج التداولي، على أنّها وليدة أبوين أسلوبيين، هما: الخبر والإنشاء. وأنّ ما في جملة الحال من ثراء دلالي يؤهلها لأن تدخل - بقوة - ميدان النصوص الراقية، ولاسيما النص القرآني .

٢- إنّ السؤال بـ(كيف) لتمييز الحال من غيرها من المشتقات المنصوبة قد وضعه النحاة لأسباب تعليمية. ومع أنّ هؤلاء النحاة قد أشاروا إلى أنّ مثل هذا السؤال لا يصحّ في جميع الأحيان، بيد أنّنا لانعدم أن تكون لهذه الفرضية التعليمية وظيفة بنويّة نحوية، يمكن أن تقيد في بلورة أسلوبية جملة الحال وإنتاج معانيها التداولية الفاعلة المؤثرة في العربية عامة والنص القرآني خاصة .

٣- إنّ المعنى الاصطلاحي للحال يؤكد الصيرورة والتحول في هيئة المشاركين في الحدث في أثناء وقوعه، أي أنّ وظيفة التحول من حال إلى أخرى وظيفة جوهرية، لا يمكن التفريط بها، بسبب تغافل النحو التقليدي عن عدم الأخذ بنظرية المقام المهمة في الكشف عن المعاني المقصودة التي قد توهم بإلغاء هذه الصيرورة أو هذا التحول، بسبب انغلاق سبل الكشف عن المعنى الجوهرية على التحليل اللغوي للجملة في النحو التقليدي، من دون النظر إلى انفتاحها على السياق المقامي، وما ينتجه من معانٍ لا يمكن استنباطها إلا من خلال موقف بعض مستعملي اللغة من بعض، وهي معانٍ تضاف إلى المعاني الدلالية لجملة الحال، فتزداد غنى وثراء يُعدّان من أسرار التعبير القرآني .

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١٠٩)

٤- إنَّ كثرة التقسيمات والتفريعات النحوية عامة أو للعبارة أو الجملة الحالية خاصّة، بوصفها جملة تداولية بامتياز، من شأنها أن تختزل الصور الحية بمجردات مِيتة، قد تقودنا إلى تكلف تأويلات تعبت بشكل الكلام وجماله ومن ثمَّ بمعانيه، من دون أن تكون ثمة أهمية تطبيقية لهذه التقسيمات والتفريعات، كالذي نجده عند كثير من النحاة والمفسرين، ولاسيما المتأخرين منهم ومن تابعهم من المحدثين، فعزَّ عليهم إدراك مقاصد الكلام، إذ تأولوا معانيه بما يتوافق مع مقاصدهم النحوية، بعيداً عن واقعه اللغوي، فأدخلتهم مثل هذه التأويلات في خلاف لا يحسدون عليه، إذ يوصلهم - أحياناً - إلى ذوبان المعاني في متاهات الجدل المجرد، بعد أن لبسوا العبارة أو الجملة الحالية ثوباً ليس لها، فقيدَ حريتها وشوّه جمالها وطمس معانيها التي تأبى إلا أن تكون موصية مؤثرة، لا يمكن التعريف بها أوحدها بحدود بنىوية شكلية مجانية للمعنى المقامي، بل لا بد من الاعتماد على التعريف الوظيفي لبيان أسباب جمالها وإدراك مضامينها؛ ذلك بأنَّ التحليل البنوي المجرد من شأنه أن يحول بيننا وبين إدراك البنية العميقة لجملة الحال، وقد ضربنا مثلاً لما تقدّم بقوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾، فهذه الصورة الحالية المركبة لا تُدرك مجزأة، بل لا بد من النظر إليها وتحليلها كلا متماسكاً؛ لإدراك ما في معالمها من حسن وجمال وما في معانيها ومضامينها وأغراضها من دقة وعمق..... وهذا ما تنبّه إليه سيبويه كما تقدّم.

٥- ويوصي البحث بإعادة النظر في التعريفات النحوية التي لم يُحتكم فيها إلى الواقع اللغوي العربي الفصيح، ولاسيما الاحتكام إلى النص القرآني - الذي وضع النحو العربي أصلاً لضبط قراءته وبيان مقاصده - ، كتعريفات: الحال، الاستثناء، التعجب، الاستفهام ...، إلى غير ذلك من الأساليب التي يجب أن تعرّف من وجهة نظريته تداولية، تضع في حسابها ثلاثة نماذج، يمكن أن تتضافر لكي يكون الكلام محبوباً كحلقات السلسلة، وهي: (المبدع أو المتكلم) و(المتلقي أو المستمع) ونظرية (المقام أو الموقف)، وهذا ما اتبعناه في التعريف بجملة الحال تعريفاً وظيفياً من شأنه أن يعالج ما في التعريف الشكلي التقليدي من خلل.

هوامش البحث

- (١) سورة الزمر: ٩.
- (٢) أنظر: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، د. أحمد المتوكل: ٧١.
- (٣) سورة هود: ١.
- (٤) أنظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه: ٢٠.
- (٥) أنظر: مدخل لفهم اللسانيات، روبرت مارتان: ١٣٩.
- (٦) أنظر: المصدر نفسه: ١٣٩.
- (٧) أنظر: التداوليات، علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم حافظ اسماعيلي علوي: ١، (المقدمة)، و في آفاق الكلام وتكلم النص، د. عبد الواسع الحميري: ١٧.
- (٨) أنظر: المصطلحات الأساسية ولسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، د. نعمان بوقرة: ٩٧.
- (٩) أنظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه: ٣٥.
- (١٠) أنظر: المصدر نفسه: ٣٨، ٣٩.

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١١٠)

(١١) أنظر: التداولية والسرد، جون .ك. آدمز : ٨٠ ، والمصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، د. نعمان بوقرة : ٩٧ ، ٩٨ .

(١٢) أنظر : المدخل إلى علم اللغة ، كارل ديتر بوننتج : ٤٩-٥٠ .

See: k-bullers-modle-oranum, www.waucondastore.com

(١٣) أنظر: دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ، د. صلاح حسنين: ٦٣ .

(١٤) أنظر: التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي: ١١ .

(١٥) الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج: ٢١٣/١، شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: ٤/٢، شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي: ٤٦/٢ ، ٤٧ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل: ٢٠٥/٢، وشرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي: ١٩/٢، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر، البعلبي: ٣٧٧/١، والمحيط ، محمد الأنطاكي: ١٩٦/٢، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢٤٢/١ .

(١٦) التداولية من أوستن إلى غوفمان: ٨٤ .

(١٧) مفتاح العلوم، السكاكي: ٣٨٣ .

(١٨) الأصول في النحو، ابن السراج: ٢١٣/١ .

(١٩) أنظر: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية ، د. نعمان بوقرة:

١٣

(٢٠) أنظر: التداولية والسرد، جون .ك. آدمز: ٩٧ .

(٢١) أنظر: التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس بريكر: ٢٥-٢٦ .

(٢٢) أنظر: علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، محمد محمد يونس علي: ٤٤، ٤٣ ، والمصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب ، د. نعمان بوقرة: ٢٧ .

(٢٣) أنظر: في آفاق الكلام وتكلم النص، د. عبد الواسع الحميري: ٦٨-٦٩ .

(٢٤) أنظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه: ٦٦ .

(٢٥) أنظر: المصدر نفسه: ٦٦ .

(٢٦) أنظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، محمد بن علي الجرجاني: ١٤٠ .

(٢٧) أنظر: التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي: ١٧٩ .

(٢٨) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ٢١٣ .

(٢٩) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي: ٧٧/٢ .

(٣٠) أنظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمد بن أبي الفتح البعلبي: ٣٧٧/١، وشرح الألفية لابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي: ٣٥٤/١، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي، محمد بن

محمد بن محمد بن أحمد البُديري الدميّطي: ٢٣١ .

(٣١) أنظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، البعلبي: ٣٧٧/١-٣٧٨ .

(٣٢) القاموس المحيط، الفيروز آبادي: ٣٣٦ .

(٣٣) أساس البلاغة، الزمخشري: ١٤٨ .

(*) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي، أبو الحسن (١٢٢-٢٠٣هـ) أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة، من كتبه: الصفات ، والمعاني ، وغريب الحديث . أنظر:

إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي: ٣/٣٤٨ .

(٣٤) أساس البلاغة، الزمخشري: ١٤٨ .

(٣٥) الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم الأنباري: ١٠٠/١-١٠١ .

(٣٦) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري: ٤٣ .

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١١١)

(٣٧) الأصول في النحو، ابن السراج: ٢١٣/١، ٢١٤، والتعريفات، الجرجاني: ٦٦، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: ٦١٣/١.

(٣٨) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم: ٢٢٩.

(٣٩) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترابادي: ٦٩/٢.

(٤٠) أنظر: المصدر نفسه: ٦٩/٢.

(٤١) من تأويلات الرضي قوله: ((من الأحوال التي جاءت غير مشتقة: الاسم الجامد الموطئ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها، وذلك نحو قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، ومنها ما يقصد به التشبيه... ونحو ذلك، وذلك لأنهم يجعلون المشتبه في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى، نحو قولهم: (لكلّ فرعون موسى) بصرفهما، أي: لكلّ جبار قهار، ومنها الحال في نحو: (بعثك الشاة شاة ودرهما) وضابطه أن تقصد التفسير...)). المصدر نفسه: ٧٢-٧٠/٢.

(٤٢) تأتي الحال الجامدة في كثير من الأحيان معتمدة على دلالة التشابه أو التماثل بين مضمون الإشارة وشكلها، نحو: (كلمته فاهأ إلى فيّ) و(جاءوني رجلا رجلا، ورجلين رجلين، ورجالا رجالا). وقد كررنا هذا المثال لإدراك أهمية التفصيلات الدقيقة في الصورة التي ركّز عليها المتكلم، وهذه التفصيلات تختفي بالتأويل بالمشتق الذي يرجعها كلها إلى أصل واحد، بحسب ما نجده عند الاسترابادي بقوله: ((أي مفصلاً هذا التفصيل المعين، وضابطه: أن تأتي للتفصيل بع ذكر المجموع بجزئه مكرراً...)). شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي: ٧١/٢، وأنظر: السيمياء والتأويل، روبرت شولز: ٢٤٢.

(٤٣) معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢٤٣/١.

(٤٤) أنظر: العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، أمبرتو إيكو: ٢٤٠.

(٤٥) أنظر: الكتاب، سيبويه: ٤٦٠/١-٤٦١، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم: ٢٢٩-٢٣٠.

(٤٦) الكتاب، سيبويه: ٤٦١/١.

(٤٧) أنظر: المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم أساسية، آلان بولغير: ٤٣.

(٤٨) عرّف السيوطي المناسبة بأنها: ((المشاكلة والمقاربة، ومرجعها في الآيات ونحوها إلى معنى رابط بينها، عام أو خاص، عقلي أو حسي، أو خيالي، أو غير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهني كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين والضدين ونحوه)). الإتيان في علوم القرآن، السيوطي: ٤٧١.

(٤٩) البيان والتبيين، الجاحظ: ٨١/١.

(٥٠) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: ٦١٣/١.

(٥١) قسمت الحال على: حقيقة وسببه، فأما الحقيقة فهي التي تبين هيئة صاحبها وهي الغالبة، نحو: (جئت فرحاً)، وأما السببية فهي التي تبين هيئة ما يحمل ضميراً يعود على صاحبها، والمضير هو السبب، المعبر عن رابطة الأبوة، وقيل: إنّ الاتصال بضمير رابط مأخوذ من السبب، وهو الحب، وسمي سبباً مجازاً. أنظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٢٢/٣، والمحيط، الأنطاكي: ٢٣٥-٢٣٦.

٢٣٦، وجامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ٤٥٧.

(٥٢) أنظر: معجم السيميائيات، فيصل الأحمر: ٥٥.

(٥٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ٢١٣.

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١١٢)

- (٥٤) أنظر: دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، د. صلاح حسنين: ٦٣.
- (٥٥) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: ٢/٢٢٢.
- (٥٦) الكتاب ، سيبويه: ٧٦/٢.
- (٥٧) سورة البقرة: ٩١.
- (٥٨) أنظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، البطلبوسي: ١٠٣-١٠٥.
- (٥٩) أنظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، البطلبوسي: ١٠٥.
- (٦٠) كشف اصطلاح الفنون والعلوم، التهانوي: ١٠٧١/٢.
- (٦١) سورة آل عمران: ٣٥-٣٦.
- (٦٢) أنظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ١٠٥/٢-١٠٦، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/٢٠٧ و ٢/٢٣٤، ٢٣٥، والأشياء والنظائر في النحو، السيوطي: ٨٣/٢.
- (٦٣) الكشف، الزمخشري: ٣٨٣/١-٣٨٤.
- (٦٤) الكشف، الزمخشري: ٣٨٤/١، وانظر: البحر المحيط، ابن حيان الأندلسي: ٢/٦٩٩.
- (٦٥) روح المعاني، الألوسي: ٣/١٧٨.
- (٦٦) سورة البقرة: ٩١.
- (٦٧) أنظر: كتاب سيبويه: ٧٦/٢.
- (٦٨) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١، ٢/٣١٥.
- (٦٩) كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: ١/٦١١.
- (٧٠) أنظر: المحيط، الأنطاكي: ١٦٩/٢.
- (٧١) كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: ١٠٧١/٢.
- (٧٢) أنظر: فلسفة اللغة عند لودفيغ فغنشتاين، جمال حمود: ٢٢٩.
- (٧٣) الكتاب ، سيبويه: ٢١٠/١.
- (٧٤) المقتضب ، المبرد: ٢/٥٣-٥٢.
- (٧٥) الأصول في النحو، ابن السراج: ١/٢١٣.
- (٧٦) الأصول في النحو، ابن السراج: ١/٢١٣، وشرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش: ٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي: ٢/٤٦-٤٧، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل: ٢/٢٠٥، وشرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي: ٢/٣٩، والفاخر في جمل عبد القاهر، البعلي: ١/٣٧٧، والمحيط، الأنطاكي: ١٦٩/٢، ومعاني النحو، فاضل السامرائي: ١/٢٤٢.
- (٧٧) أنظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش: ٢/٩٥٩.
- (٧٨) أنظر: ما التداوليات، عبد السلام اسماعيلي علوي، ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم حافظ اسماعيلي علوي: ٢٢.
- (٧٩) سورة الأعراف: ٥٦.
- (٨٠) أنظر: شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي: ٢/٢٤٤، وشرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي: ٢/٥٦.
- (٨١) أنظر: مقالات في الأسلوبية، دراسة، د. منذر عياشي: ٢١٠، والسيماء والتأويل، روبرت شولز: ٢٤٢-٢٤٣.

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١١٣)

- (٨٢) من ذلك يمكن إلغاء تقسيم الحال على: حقيقية وسببية، وجعلها كلها حقيقية ؛ لأنها تعبير بالصور عن اعتقاد المتكلم وتصديق المتلقي عن طريق الأثر البلاغي للصورة.
- (٨٣) سورة الأنفال: ٣٧.
- (٨٤) التبيين في إعراب القرآن ، العكبري: ٥٣١/١.
- (٨٥) التبيين في تفسير القرآن، الطوسي: ١١٩/٥.
- (٨٦) الأصول في النحو، ابن السراج: ٢١٣/١.
- (٨٧) كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: ١٠٧٨/٢.
- (٨٨) سورة الأنفال: ٣٧.
- (٨٩) يعرف بيرس الأيقونة بأنها: علامة تحيل إلى موضوعها استنادا إلى الخصائص التي يملكه الشيء، سواء أكان هذا الموضوع موجودا فعلا أم لا ، كصورة التتبنين مثلا. أنظر: العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، أمبرتو إيكو: ٢٤١.
- (٩٠) كتاب سيبويه: ٤٦٠/١.
- (٩١) المصدر نفسه: ١٦٤/١.
- (٩٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٣٣/٣.
- (٩٣) أنظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه: ١٩.
- (٩٤) أنظر: الفن الرمزي الكلاسيكي الرومانسي ، هيجل: ١٨١.
- (٩٥) سورة الحديد: ٢٥.
- (٩٦) أنظر: التبيين في إعراب القرآن ، الكعبري: ٤٨٨/٢.
- (٩٧) سورة البقرة: ١٢٦.
- (٩٨) أنظر: مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني: ١٩٧، وأساس البلاغة، الزمخشري: ١٤١/١، وشرح الألفية لابن مالك، المرادي: ٢١١/١، والنحو الوافي، عباس حسن: ١٩/٢.
- (٩٩) للمزيد، أنظر: معاني (جعل) في الأفراد والإسناد وفي الاستعمال القرآني، م. د. تومان غازي حسين و م. م. خالد شاكر حميدي، بحث منشور في مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة - كلية الآداب، العدد (١٢)، محرم ١٤٣٣ هـ/ كانون الثاني ٢٠١١.
- (١٠٠) سورة الأنعام: ١.
- (١٠١) سورة العنكبوت: ٦٧.
- (١٠٢) سورة الزخرف: ٣.
- (١٠٣) الكشف، الزمخشري: ٢٣٠/٤ ، وأنظر: البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي: ٧-٦/٨.
- (١٠٤) روح المعاني: ٦٤/١٣.

قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم.

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١١٤)

١. أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار صادر، بيروت، (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).
٢. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي الجرجاني (ت ٧٢٩هـ)، تحقيق: د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت).
٣. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، محمد الشاوش، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ٢٠٠١م.
٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط ٤، (١٩٩٩م/٥١٤٢٠م).
٥. إنباه الرواة على أنباء النحاة، علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
٦. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).
٧. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
٨. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
٩. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
١٠. التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس برينكر، ترجمه ومهد له وعلق عليه: أ. د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م).
١١. التداوليات، علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، أربد، عمان، ٢٠١١م.
١٢. التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥م.
١٣. التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، اللاذقية، ط ١، ٢٠٠٧م.
١٤. التداولية والسرد، جون، ك. آدمز، ترجمة: د. خالد سهر، سلسلة إصدارات مجلة الأقلام، بغداد، العراق، ط ١، ٢٠٠١م.
١٥. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).
١٦. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (ت ١٩٤٤م)، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ت).
١٧. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٩م.

١٨. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط ٣، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
١٩. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م.
٢٠. السيمياء العامة وسمياء الأدب من أجل تصور شامل، عبد الواحد المرابط، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم، دار الزمان، الرباط، ط ١، (١٤٣١هـ/٢٠١٠م).
٢١. السيمياء والتأويل، روبرت شولز، ترجمة: سعيد الغانمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٤م.
٢٢. السيميائية وفلسفة اللغة، أمبرتو إيكو، ترجمة: د. أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٥م.
٢٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠١٠م.
٢٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر، قم، ط ١، (١٤٢٩هـ).
٢٥. شرح الألفية لابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).
٢٦. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).
٢٧. شرح المفصل للزمخشري، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).
٢٨. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستريادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
٢٩. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
٣٠. العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، أمبرتو إيكو، ترجمة سعيد بنكاد، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، ط ١، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).
٣١. علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، محمد محمد يونس علي، المدار الإسلامي، طرابلس، الجماهيرية العظمى، ط ١، ٢٠٠٦م.
٣٢. الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمد بن أبي الفتح البعلبي (ت ٧٠٩هـ)، تحقيق: مدوح محمد خسارة، الكويت، ط ١، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).
٣٣. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٤، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

٣٤. فلسفة اللغة عند لودفيغ فغنشتاين، جمال حمود، الدار البيضاء للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، بيروت، ط١، (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).
٣٥. الفن الرمزي الكلاسيكي الرومانسي، هيجل، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
٣٦. في آفاق الكلام وتكلم النص، د. عبد الواسع الحميري، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٩م.
٣٧. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، رتبة ووثقه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).
٣٨. كتاب سيبويه، لعمر بن عثمان بن قنبر (سبويه) (ت١٨٠هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: د. بدیع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).
٣٩. كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي (ت١٢هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. توفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. عبد جورج زيناتي، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٤٠. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، حققه على نسخة خطية: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).
٤١. اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، د. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، الجماهيرية الليبية، ط٢، ٢٠١٠م.
٤٢. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، تصحيح وتعليق: السيد هاشم الرسولي، والسيد فضل الله اليزدي الطباطبائي، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط١، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
٤٣. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، شارع سوريا، بيروت، ط١، (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).
٤٤. مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان، ترجمة: د. عدنان عبد القادر المهيري، مراجعة: د. الطيب بكوش، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.
٤٥. المشكاة الفتحة على الشمعة المضية للسيوطي (ت٩١١هـ)، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد البديري الدمياطي (ت١١٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).
٤٦. المصطلحات الأساسية ولسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، د. نعمان بوقرة، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العربي، عمان، الأردن، ط٢، ٢٠١٠م.
٤٧. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

مشكلة تعريف الحال في النحو التقليدي وأثرها في فهم النص القرآني..... (١١٧)

٤٨. معاني (جعل) في الأفراد والإسناد وفي الاستعمال القرآني، م. د. تومان وغازي و م. م. خالد كاظم حميدي، بحث منشور في مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة الكوفة - كلية الآداب، العدد (١٢)، محرم ١٤٣٣هـ/ كانون الثاني ٢٠١١م.
٤٩. المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية، آلان بولغير، ترجمة: د. هدى مقنص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٢م.
٥٠. مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (ت٦٢٦هـ)، حققه وقدم له وفهرسه : د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م) .
٥١. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، مطبعة أميران، قم، ط٣، (د.ت).
٥٢. مقالات في الأسلوبية دراسة لسانية، د. منذر عياشي، منشورات اتحاد لكتاب العرب، ١٩٩٠م
٥٣. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥م)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، لجنة إحياء التراث الإسلامي (د.ت).
٥٤. النحو الوافي، عباس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).